E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/35
18 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها الحادية والثلاثين (٥ - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	النتائج والتوصيات الرئيسية	١ - ١٩	٣
ثانيا -	العولمة في التسعينات والتحديات التي تواجه سياسة التنمية	٢٠ - ٧٦	٧
ألف -	خصائص العولمة	٢١ - ٣٩	٨
باء -	حتميات التكامل العالمي	٤٠ - ٤٦	١٢
جيم -	مخاطر العولمة	٤٧ - ٦٧	١٣
دال -	تحديات العولمة	٦٨ - ٧٦	١٧
ثالثا -	سياسات وطنية لتلك البلدان النامية المندمجة جزئيا أو كليا في الأسواق العالمية	٧٧ - ١٧١	١٩
ألف -	استدامة النمو الطويل الأجل	٨٠ - ١١١	١٩
باء -	وقاية الاستقرار الاقتصادي	١١٢ - ١٤١	٢٦
جيم -	تعزيز التماسك الاجتماعي	١٤٢ - ١٦٢	٣١
دال -	حماية البيئات الطبيعية والثقافية	١٦٣ - ١٦٥	٣٥
هاء -	تعزيز الحكم والمشاركة	١٦٦ - ١٧١	٣٥
رابعا -	السياسات الوطنية بالنسبة للبلدان النامية غير المندمجة في الأسواق العالمية	١٧٢ - ١٨٦	٣٦
ألف -	بناء الموارد البشرية والهياكل الأساسية	١٧٢ - ١٧٤	٣٦
باء -	سرعة الإصلاح وإعادة التشكيل	١٧٥ - ١٧٨	٣٧
جيم -	تعزيز شرعية النظم السياسية الوطنية	١٧٩ - ١٨٣	٣٨
دال -	زيادة حجم الأسواق الفعالة وإنشاء شبكات التجارة والاستثمار	١٨٤ - ١٨٥	٣٨
خامسا -	سياسات من أجل البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي	١٨٦ - ٢٢٢	٣٩
ألف -	تعزيز البيئة العالمية المحبذة للتنمية	١٨٦ - ١٩٣	٣٩
باء -	زيادة الموارد المالية من أجل التنمية	١٩٤ - ٢٠٧	٤١
جيم -	تعزيز بيئة عالمية أكثر أمنا وإنصافا	٢٠٨ - ٢١٩	٤٣
دال -	تعزيز الحكم العالمي	٢٢٠ - ٢٢٢	٤٦

100797 070797 97-15034

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
سادسا	- الاستعراض العام لقائمة أقل البلدان نموا	٢٢٣ - ٢٤١	٤٦
	ألف - القائمة الحالية	٢٢٨ - ٢٣١	٤٧
	باء - استعراض المعايير والمنهجية	٢٣٢ - ٢٣٩	٤٩
	جيم - توصيات مقدمة إلى الجمعية العامة	٢٤٠ - ٢٤١	٥١
سابعا	- استعراض أساليب عمل اللجنة	٢٤٢ - ٢٥٣	٥٦
ثامنا	- برنامج عمل الدورة الثانية والثلاثين (١٩٩٨)	٢٥٤ - ٢٦٣	٥٨
	ألف - الهجرة والعمالة	٢٥٨ - ٢٥٩	٥٩
	باء - التحويلات فيما بين الأجيال والضمان الاجتماعي	٢٦٠ - ٢٦١	٥٩
	جيم - استعراض معايير ومنهجية تحديد قائمة أقل البلدان نموا ودراسة إمكانية وضع مؤشر للاستضعاف	٢٦٢ - ٢٦٣	٦٠
تاسعا	- تنظيم الدورة	٢٦٤ - ٢٧٠	٦٠

الجداول

١ -	إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٦	١٠
٢ -	موجز البيانات المستخدمة في استعراض أقل البلدان نموا	٥٣

المرفقات

الأول	- جدول الأعمال	٦٢
الثاني	- قائمة أقل البلدان نموا	٦٣

أولا - النتائج والتوصيات الرئيسية

ترسخ عملية العولمة

١ - شهدت التسعينات تحريرا وعولمة متواصلين للأسواق المالية، مما أدى الى ظهور نظم عالمية متكاملة ومعقدة بصفة متزايدة للانتاج والتوزيع. وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي، شجعت الشركات عبر الوطنية وتحالفات من مؤسسات من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الاستثمارات الدولية، والتجارة داخل الشركات وفيما بينها، وعمليات نقل التكنولوجيا.

الفرص الجديدة التي يتيحها التكامل العالمي

٢ - تمكنت بعض البلدان النامية، لا سيما في شرق آسيا، من الاستفادة من الفرص الجديدة وحققت نموا اقتصاديا كبيرا، بالاستناد الى المدخرات والاستثمارات المحلية الكبيرة، وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن اتساع نطاق الصادرات، وتدفق رؤوس الأموال الى الداخل، ونقل التكنولوجيا. واستفادت بلدان شرق آسيا بصفة خاصة من التدفقات الإقليمية لرأس المال والتكنولوجيا، وشمل ذلك في كثير من الأحيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتصلة بالشركات عبر الوطنية الأكبر لأغراض التوزيع والتسويق العالميين.

البلدان الواقعة خارج نطاق عملية العولمة

٣ - لم تتمكن معظم البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا من توسيع نطاق تجارتها، أو الاندماج في الأسواق المالية العالمية، أو جذب الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى عدم تنمية الموارد البشريـــة، أو عدم وجود هياكل أساسية أو استقرار اقتصادي، أو عدم إنشاء الشبكات. والعولمة لا تتخطى هذه البلدان فحسب بل يمكن أن تكون لها أيضا آثار سلبية، ويشمل ذلك الحد من المعاملة التفضيلية الفعالة لصادراتها، وانخفاض دخلها من النقد الأجنبي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

التقلب المالي

٤ - في حين أن تدفقات رأس المال الى داخل البلد أمر مستصوب بصفة عامة لزيادة العمالة والإنتاجية ولتوفير النقد الأجنبي، ولتوسيع نطاق الصادرات، ولنقل التكنولوجيا، فإن التدفقات الكبيرة لرأس المال من البلدان النامية ذات المؤسسات المالية الضعيفة وإليها يمكن أن يؤدي الى أسعار صرف وأسعار فوائد متقلبة، الأمر الذي يمكن أن يحول دون تشجيع الاستثمار ويسبب زعزعة استقرار الاقتصاد. والتدابير التي يمكن أن تحد من هذا التقلب تتضمن الضرائب المفروضة على تدفقات رأس المال القصير الأجل، وتحسين قوانين المؤسسات المالية والاشراف عليها، واستقرار السياسة العامة، وتنوع مصادر رأس المال. ويمكن فرض الضرائب على المعاملات الدولية المتعلقة برأس المال القصير الأجل على أساس وطني، على الرغم من أنه يفضل فرض ضرائب منسقة دوليا (مثل الضريبة التي من نوع توبين).

القيود المفروضة على السياسات وتجانس السياسات

٥ - يؤدي تحرير التجارة، والطلب الناشئ عن الأسواق الرأسمالية العالمية والمؤسسات المالية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، الى الحد من الخيارات المتاحة الآن للحكومات في مجال السياسات. ونتيجة لذلك، هناك ضغوط شديدة لتحقيق تجانس السياسات في البلدان النامية. فالأدوات الجديدة في مجال السياسات المكيفة للسياق الجديد ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وفي نفس الوقت لتشجع الاستثمارات والتجارة المحلية والأجنبية. ويتطلب تطوير وتنفيذ السياسات الجديدة إدارة وتنظيما أفضل في كل من القطاعين الخاص والعام.

التعاون الإقليمي واتساع نطاق الأسواق

٦ - يتطلب تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية زيادة الإنتاجية، وإعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية، وتوسيع نطاق الحجم الفعال للأسواق. ويمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي وإنشاء الشبكات بين الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين الى تحسين فرص الوصول الى أسواق الصادرات، وتوفير حوافز للاستثمار المباشر الأجنبي. ومما له أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إنشاء الشبكات والتحالفات الرسمية وغير الرسمية، كما اتضح ذلك من نجاح المؤسسات في غرب آسيا. ويمكن أيضا للترتيبات الإقليمية أن تكون مفيدة للوصول أثناء المفاوضات الى أسواق أخرى.

التسلسل الملائم لتحرير التجارة

٧ - تعتمد الفعالية والمقبولية السياسية للإصلاحات الاقتصادية الرامية الى تكييف العولمة على سرعة وتسلسل التدابير الإصلاحية وطبيعتها. وعندما سمحت الظروف باجراء تغير تدريجي، اتجهت الإصلاحات الناجحة نحو بدء اتخاذ تدابير تؤدي الى فوائد قصيرة الأجل وتسبب ظهور مقاومة محدودة. ثم يشجع النجاح القصير الأجل دعم الإصلاحات التي تنشأ عنها فوائد أطول أجلا وتسبب ظهور معارضة أشد. وبصفة عامة، يبدو أنه ينبغي إنشاء الأطر التنظيمية قبل تحرير التجارة وأنه ينبغي تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي قبل تحرير التجارة، كما ينبغي تحرير الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال في فترة متأخرة أثناء عملية الإصلاح. وينبغي تحديد سرعة الإصلاح في كل بلد بصفة رئيسية على أساس ما تتمتع به النظم السياسية والاقتصادية في هذا البلد من قدرة على التكيف.

توسيع نطاق المدخرات المحلية والموارد العامة

٨ - تدفقات رأس المال والمدخرات المحلية لا تشكل بدائل عن بعضها البعض. ومن الأهمية بمكان، حتى بالنسبة للبلدان التي تتلقى تدفقات رأسمالية، زيادة معدلات مدخراتها المحلية بحيث يمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر حتى مع انخفاض الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو حافظة الأوراق المالية. وبالنسبة للإيرادات العامة، فالأولوية في السياسة العامة في معظم البلدان النامية هي للإصلاح الضريبي. والضرائب ذات القاعدة العريضة المفروضة على الدخل أفضل من الضرائب ذات القاعدة الضيقة المفروضة على الواردات والشركات. وربما يمكن الاستفادة من حساب الدخل الخاضع للضريبة على أساس معايير موضوعية بسيطة في مكافحة التهرب من الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية.

المحافظة على الخدمات الاجتماعية وتحسينها

٩ - في حين أن العولمة فرضت ضغطا متزايدا من أجل اتباع تقشف مالي، أصبح الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية أكثر أهمية لضمان القدرة على المنافسة الاقتصادية، وتحسين الإدارة في القطاعين العام والخاص، وتحسين الرفاهية العامة. وعلى الأرجح أن يكون لتخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية تأثير ضار على النمو، وعلى تدفقات رأس المال الى الداخل في الأجلين المتوسط والطويل. وفي حين أن الاستثمارات العامة المتزايدة تشجع الاستثمارات الخاصة، فإنها تتطلب في كثير من الأحيان إجراء تحسينات في السياسة الضريبية والإدارة.

الحماية الاجتماعية والحد من الفقر

١٠ - صاحبت العولمة، وتحرير التجارة، والتغير التكنولوجي السريع تزايدا في عدم المساواة الاقتصادية، والفقر، والبطالة، وتدهور البيئة في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ويتطلب الإصلاح الاقتصادي الناجح في كثير من الأحيان انشاء شبكات أمان اجتماعية لتقليل ما يترتب على الاصلاح من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية الى أدنى حد، لا سيما بالنسبة للفقراء، وللمحافظة على التأييد الشعبي للإصلاح. وتكللت برامج الحماية الاجتماعية أثناء عملية الإصلاح بنجاح عندما اعتمدت على توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة. ويعتمد الحد من الفقر بصفة عامة على النمو الاقتصادي الذي يتركز على القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة والقطاعات ذات المهارات المنخفضة، بالإضافة إلى الفرص المحسنة للوصول إلى الموارد الانتاجية والخدمات العامة للذين يعيشون في حالة من الفقر. وإن إصلاح قوانين العمل البالية وغير الملائمة من شأنه أن يعزز العمالة في بعض الحالات، ولكن تخفيض حماية العمال من التسريح يمكن أن يثبط عزائم الاستثمار في الموارد البشرية دون أن يزيد ذلك بالضرورة من فرص العمل.

الحكم والمشاركة

١١ - الاستقرار والتماسك الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين عاملان رئيسيان في التشجيع على الادخار والاستثمار. فالاستقرار يلقى تشجيعا من الدول والإدارات العامة ذات المهارات والموارد اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات التي تعزز المدخرات والاستثمار، وتزيد الإيرادات، وتوفر الخدمات العامة والهياكل الأساسية، وتنشئ وتنظم الأسواق، وتبني قاعدة من المؤيدين السياسيين لوضع سياسات سليمة. ومما يسهل السياسات الإنمائية الفعالة التوزيع المتساوي نسبيا للدخل الذي يحد من النضال السياسي في مواجهة قضايا توزيع الدخل وإن إقرار شرعية الدولة على أساس احترام حقوق الإنسان الأساسية، والالتزام بسيادة القانون، والإدارة الفعالة للعدالة، وتعزيز المشاركة الشعبية في الشؤون العامة أمور لها أهمية في حد ذاتها، بالإضافة إلى تعزيز المدخرات والاستثمار ومنع هروب رأس المال. وتستطيع أيضا السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا هاما في عملية التنمية.

حماية البيئة

١٢ - ينبغي أن تستند حماية الموارد الطبيعية والبيئة من الاستغلال القائم على التبديد، إلى سياسات وطنية تمنع تدهور البيئة قبل حدوثه. وينبغي أن تلقى السياسات الوطنية دعما من المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، بما في ذلك معايير دنيا ولكن فعالة يتم وضعها بمشاركة جميع البلدان. ويمكن استخدام الترتيبات التجارية الإقليمية لإعمال المعايير البيئية. وينبغي أن تنظر لجنة التنمية المستدامة في مسألة المعايير البيئية الدولية.

فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو

١٣ - ينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو نموها الاقتصادي الخاص بها وتوفر فرصا متزايدة للبلدان النامية لتوسيع نطاق صادراته، بما في ذلك المنتجات المصنعة من البلدان النامية الأكثر تقدما والسلع الأساسية الرئيسية من أقل البلدان نموا. وينبغي بصفة خاصة أن تعفي البلدان المتقدمة النمو جميع منتجات أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية، وتحد أو تلغي الشروط الإدارية المفروضة على وصول هذه المنتجات الى أسواقها.

المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون

١٤ - الموارد المالية الدولية المستمرة والموسعة، بالنسبة للبلدان النامية، ضرورية لتلبية الاحتياجات من رأس المال الاستثماري، والنقد الأجنبي، والأولويات المتعلقة بالتنمية البشرية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة والفعالة ستكون ضرورية لفترة لا تقل عن عشر سنوات لتمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة من العولمة ولتوليد نمو مستدام. والمساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة بصفة خاصة للتنويع الاقتصادي، وللانتقال من الهياكل غير السوقية إلى الهياكل السوقية، وللاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وينبغي أن تزيد البلدان المتقدمة النمو من المساعدة الإنمائية الرسمية المتدنية مع بذل مزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامها بتوفير ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا. وينبغي أيضا أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تقديم مساعدتها للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لكي يتم التحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد موجه نحو السوق بسلاسة أكثر ومن أجل بناء القدرات الوطنية لإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتعمير، والنمو. ومزيد من الجهود ضروري لتخفيض عبء الديون وحجمها، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف التي تعاني منها أقل البلدان نموا المثقلة بالديون وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك لإتاحة تركيز الموارد على التنمية، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق الدولية لرأس المال.

مدونة دولية لقواعد السلوك

١٥ - يحتاج الأمر الى النظر بإمعان في الأمم المتحدة في وضع مدونة لقواعد السلوك تتناول أنشطة الشركات عبر الوطنية، وتضع في الاعتبار المناقشات الجارية حاليا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المسألة. وهناك حاجة أيضا إلى مدونات دولية لقواعد سلوك الحكومات لتجنب التنافس

في مجال السياسات بما ينطوي على تقويض الظروف الاجتماعية، والتنافس على خفض قيمة العملات، والحد من التنظيمات المالية، وزيادة الإعفاءات الضريبية.

الحاجة إلى منظمة مالية عالمية

١٦ - بالإضافة إلى النظم الوطنية للقوانين المالية، هناك حاجة أيضا إلى معايير دولية لتعزيز المبادئ والممارسات المالية السليمة وتجنب المنافسة الهدامة وعدم الاتساق بين البلدان. وينبغي تطوير هذه المعايير الدولية عن طريق الهيئات الدولية القائمة التي تنسق القوانين المالية والإشراف ويقتضي الأمر مؤسسة مثل المنظمة المالية الدولية لكي تقدم التوجيه العام لهذه الأنشطة ولكي ترصد تقدمها وفعاليتها، وكي تتبين إذا كان هناك ما يستدعي الاشراف.

الحاجة إلى مجلس أمن اقتصادي واجتماعي

١٧ - نظرا لاحتمال وقوع كارثة مالية هائلة، في ظروف العولمة الراهنة، ينبغي تعزيز أسلوب الحكم العالمي. فينبغي توفير القروض الكبيرة في حالة وقوع طوارئ مالية عن طريق صندوق النقد الدولي/مصرف التسويات الدولية، كما ينبغي زيادة حجم الاتفاق العام للاقتراض. ومن شأن مجلسا للأمن الاقتصادي والاجتماعي يكون موازيا لمجلس الأمن الحالي، أن يعزز التنسيق الاقتصادي ويبادر بوضع تدابير وقائية، وسياسات تنظيمية تمس الحاجة اليها في الاقتصاد العالمي.

استعراض قائمة أقل البلدان نموا

١٨ - وافقت اللجنة، بعد الاستعراض الذي تقوم به مرة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، على رفع اسم فانواتو من القائمة فورا، كما أوصت بذلك في عام ١٩٩٤، ورفع اسم الرأس الأخضر وساموا، وملديف من القائمة في عام ٢٠٠٠، رهنا باستعراض يتم في ذلك الحين. ولم يتم التوصية بإضافة أي بلد إلى القائمة.

برنامج العمل المقبل

١٩ - قررت اللجنة، لبرنامج عملها في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، النظر في مسائل التحولات بين الأجيال، والضمان الاجتماعي، والهجرة الدولية والعمالة، واستعراض المعايير والطرائق المتبعة في تحديد أقل البلدان نموا.

ثانيا - العولمة في التسعينات والتحديات التي تواجه سياسة التنمية

٢٠ - في عام ١٩٩٢، أجرت اللجنة استعراضا ناقدا لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ودرست أسباب فشلها في مجاراة التوقعات. والغرض من هذا التقرير، الذي يستند إلى ذلك العمل، هو دراسة أثر العولمة على التنمية في الستعينات وإصدار توصيات فيما يتعلق بالسياسات، والمؤسسات، والإدارة على

الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وليس الهدف من التوصيات أن تنطبق فقط على برامج التثبيت والتكيف والإصلاح، بل أيضا على جميع السياسات الاقتصادية القائمة في سياق العولمة، والتي تعتبر عناصر لاستراتيجيات التنمية بوجه عام في البلدان النامية. ورأت اللجنة، لدى صياغتها هذه التوصيات، أنه ينبغي تقييم جميع عناصر سياسات التنمية هذه من حيث أهداف توسيع القدرات البشرية وتعزيز النمو الاقتصادي بغية تحسين ظروف الناس المعيشية.

ألف - خصائص العولمة

٢١ - تشير العولمة إلى التنظيم المتكامل العابر للحدود للنشاط الاقتصادي، الذي تقوده الجهات الفاعلة الاقتصادية عبر الوطنية، بما فيها الشركات عبر الوطنية سواء من البلدان المتقدمة النمو أو النامية والمستثمرون المؤسسيون، وهو يتحقق عن طريق توسيع نطاق التجارة الدولية على وجه السرعة، وتدفقات رأس المال، وعمليات نقل التكنولوجيا، وتيسر السبيل إليه الثورات المتحققة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات. والعولمة عملية مستمرة ومتطورة.

٢٢ - وقد نجم عن فتح باب الاقتصادات الوطنية في أنحاء العالم بصورة واسعة أمام التجارة، والتمويل، والاستثمار، وعمليات نقل التكنولوجيا، تأثير عميق على فرص النمو والتنمية. وتتمتع بعض البلدان، وبصفة عامة تلك التي تعمل بمستويات عالية من الكفاءة بالفعل، بوضع يتيح لها جيدا الاستفادة من الفرص الجديدة؛ أما الاقتصادات الأقل نموا، وبالتالي أقل مرونة، فليست في مثل هذا الوضع. ورغم ذلك، فقد اتجهت جميع البلدان تقريبا بشكل حاسم نحو إزالة أو تخفيف أدوات السياسة العامة المتصلة بتوجيه ومراقبة المعاملات العابرة للحدود. كما أعطت آليات السوق نطاقا داخليا أكبر وأعادت تشكيل الأطر المؤسسية لإتاحة مزيد من الحرية لحركة قوى السوق.

٢٣ - ولا جدال في أن هذه التغيرات قد أسهمت في نمو الاقتصاد العالمي في التسعينات. بيد أن عملية التغيير هذه في النظم الاقتصادية الوطنية والدولية قد أظهرت أيضا بوضوح نواحي ضعف حادة في عدد من المجالات. ويبحث هذا التقرير المزايا والفرص التي توفرها العولمة، والمشاكل والسلبيات التي تكشفت عنها. واستنادا إلى ذلك البحث، يقدم التقرير توصيات بشأن الإجراءات التي يمكن للبلدان النامية أن تتخذها للاستفادة من العولمة، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي لكفالة اشتراك جميع البلدان في هذه العملية.

١ - نحو أشكال من التكامل الاقتصادي العالمي أكثر تنوعا وعمقا

٢٤ - منذ السبعينات، ازدادت عملية العولمة اتساعا وعمقا على السواء، بما في ذلك أسواق رأس المال وكذلك التجارة. وقد وفرت إعادة تدوير حصائل البلدان المنتجة للنفط في السبعينات أول قوة دافعة للتوسع السريع في التدفقات المالية العالمية. وعززت هذه الزيادة في التدفقات، إضافة إلى تحرير الأسواق المالية في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية، من تكامل الأسواق المالية حول العالم.

٢٥ - وفي التسعينات، لقيت عملية العولمة دفعا متزايدا من جانب الإنتاج الأجنبي للمؤسسات عبر الوطنية، التي يمولها إلى حد كبير الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الكبير في استثمارات الحوافظ المالية. وقد ازداد الاستثمار الدولي وعمليات نقل التكنولوجيا دون حقوق المساهمة والارتباطات العابرة للحدود بمعدلات فاقت سرعتها معدلات الناتج القومي الإجمالي العالمي، أو التجارة العالمية، أو الاستثمار المحلي. كما نمت سريعا عمليات الاندماج والتملك على الصعيد الدولي. كما أسهمت خصخصة المؤسسات بما في ذلك تشييد الهياكل الأساسية وتشغيلها، في تدفقات رأس المال الدولية.

٢٦ - ومع زيادة المنافسة على نطاق العالم، أخذت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والتكنولوجيا تتم بشكل متزايد من خلال تحالفات استراتيجية دولية معقدة داخل المؤسسات وفيما بينها، تشمل أنشطة الإنتاج، وتحديد مصادر الشراء، والتوزيع. وتعبر هذه الشبكات الحدود لتستفيد من التباينات في الميزة النسبية، وتحقق الوفورات نتيجة للتعاضد أو الحجم الكبير، وتوزع مخاطر التكاليف الثابتة العالية، وتكتسب إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات، والأسواق الجديدة، وقنوات التوزيع، وغيرها من العوامل المؤثرة في القدرة على المنافسة. وكثيرا ما تعمل هذه الشبكات على أساس إقليمي وتضم مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم من الاقتصادات النامية والحديثة العهد بالتصنيع، فضلا عن المؤسسات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة النمو.

٢٧ - وفي الأعوام الأخيرة، أخذت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في التحول من القطاع الرئيسي إلى قطاع الصناعات التحويلية، ثم إلى قطاع الخدمات، كما طرأت زيادة على التدفقات نحو العمل التجاري الزراعي. وتغير أيضا تركيب الأصول التي يقتنيها المستثمرون في الحوافظ المالية الأجنبية من سندات الديون إلى سندات الأسهم، وتغير التركيب داخل سندات الديون من قروض المصارف التجارية إلى السندات والأدوات الجديدة المنشأة من خلال "التحول إلى الصكوك المالية".

٢٨ - وقد شكلت البلدان النامية جزءا من التغير في تحركات رأس المال العالمية. وازدادت تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية زيادة حادة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك كل من الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات الحوافظ المالية.

٢٩ - واتخذت تدفقات رأس المال الخاص في أمريكا اللاتينية في معظمها شكل تدفقات للحوافظ المالية، بينما اتخذت في آسيا شكل الاستثمار المباشر الأجنبي. بيد أن ثمة دلائل على أن هذا التباين آخذ في الانكماش.

٣٠ - وفي التسعينات، اتسع نطاق العولمة ليشمل أيضا الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي السابق، وبلدان وسط وشرق أوروبا من الأعضاء السابقين بمجلس التعاضد الاقتصادي، الذين فتحوا أبواب اقتصاداتهم أمام أسواق رأس المال العالمية وتحرير تجارتها. ولم تخترق بعد القوى الدافعة للعولمة هذه

الأسواق الجديدة اختراقا كاملا، بيد أن هذه الأسواق قد اجتذبت بالفعل قدرا كبيرا من تدفقات رأس المال والتجارة، وهي تشكل إمكانات عظيمة لمزيد من التوسع في عملية العولمة.

٣١ - ومن المحتمل أن يزداد بشكل أكبر في المستقبل مستوى تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة، الأمر الذي يعزى في جزء منه إلى الضغط المتزايد على الصناديق الاستئمانية للمعاشات التقاعدية وغيرها من المستثمرين المؤسسيين من أجل تنويع استثماراتها، وإلى الجهود التي تبذلها كثير من البلدان النامية لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

٢ - انتقال صنع القرار من السلطات السياسية الوطنية إلى الجهات الفاعلة في السوق العالمية

٣٢ - ارتبطت العولمة في التسعينات بانتقال إدارة الموارد العالمية من السلطات السياسية الوطنية إلى الجهات الفاعلة في السوق العالمية. وتحدد بصورة متزايدة القرارت والإجراءات الخاصة التي تتخذها الجهات الفاعلة في السوق، التي لا تخضع للمساءلة السياسية أو المراقبة من جانب الحكومات الوطنية، تركيب وتوزيع التمويل العالمي والإنتاج العالمي.

٣٣ - وتشير التقديرات اليوم إلى أن أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية (باستثناء الشركات العاملة في مجال المصارف والتمويل) تشارك بنحو الثلث في الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي.

٣٤ - وفي حين ازدادت تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، تضاءل التمويل الرسمي للتنمية بالأسعار الحقيقية تضاؤلا كبيرا، كما يتضح من الجدول ١ أدناه.

الجدول ١ - إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٦

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
تدفقات رأس المال الخاص	٤٤,٤	٥٦,٩	٩٠,٦	١٥٧,١	١٦١,٣	١٨٤,٢	٢٤٣,٨
الاستثمار المباشر الأجنبي	٢٤,٥	٣٣,٥	٤٣,٦	٦٧,٢	٨٣,٧	٩٥,٥	١٠٩,٥
تدفقات الحوافظ المالية	٥,٥	١٧,٣	٢٠,٩	٨٠,٩	٦٢,٠	٦٠,٦	٩١,٨
المصارف التجارية	٣,٠	٢,٨	١٢,٥	-٠,٣	١١,٠	٢٦,٥	٣٤,٢
غير ذلك	١١,٣	٣,٣	١٣,٥	٩,٢	٤,٦	١,٧	٨,٣
التمويل الرسمي للتنمية	٥٦,٥	٦٥,٦	٥٥,٤	٥٥,٠	٤٥,٧	٥٣,٠	٤٠,٨

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية ١٩٩٧ (واشنطن، العاصمة).

٣ - تركيز تدفقات رأس المال

٣٥ - رغم زيادة التدفقات إلى الأسواق الناشئة، فما زالت تدفقات رأس المال الدولية تتسم بدرجة عالية من التركيز، إذ تتجه من عدد صغير من البلدان المتقدمة النمو والشركات عبر الوطنية إلى عدد صغير من البلدان النامية.

٣٦ - وقد نشأ نحو ٦٥ في المائة من مجموع رأس المال للاستثمار المباشر الأجنبي في عام ١٩٩٥، البالغ نحو ٢,٧ تريليون دولار، في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية الخمسة. وخلال ذلك العام نفسه، ذهبت نسبة ٨٠ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى البلدان النامية إلى ١٢ بلدا في آسيا وأمريكا اللاتينية، جميعها بلدان كبيرة أو سريعة النمو أو كلاهما. وتمثل تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ٨٠ في المائة من صافي إصدارات الصكوك الدولية التي تتم في جميع الاقتصادات النامية المارة بمرحلة انتقالية. وتقع مسؤولية ٦٠ في المائة من الاقتراض من خلال الائتمانات المصرفية الحلقية على عاتق ستة بلدان.

٤ - الاتجاهات الجديدة في الترتيبات الإقليمية

٣٧ - من السمات الأخرى لعملية العولمة في التسعينات تزايد تدفقات التجارة والاستثمار في داخل المنطقة الواحدة، سواء في المناطق التي تتواجد بها ترتيبات رسمية للتكامل أو المناطق التي ما زالت فيها المشاريع الرسمية حديثة العهد. وقد طرأت زيادة سريعة على كل من الترتيبات الإقليمية الرسمية وغير الرسمية، احدثتها جزئيا الشواغل المتصلة بالتأثيرات السلبية المحتملة للعولمة على الاقتصادات الوطنية والتوقعات الإيجابية للتجمعات الإقليمية. ففي أوروبا، تتحرك الجماعة الأوروبية في طريقها من التكامل التجاري إلى الوحدة النقدية وأشكال التكامل السياسي الأعمق؛ وفي أمريكا الشمالية، كونت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ وتم الاضطلاع بعدد من المبادرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية. أما في أفريقيا، فرغم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تضم جميع أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وانضمام جنوب أفريقيا إلى المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، ما زال التكامل الاقتصادي الإقليمي محدودا للغاية.

٣٨ - وتحظى تدفقات رأس المال الإقليمي بين البلدان النامية بأهمية خاصة في آسيا، الأمر الذي يرجع بصفة خاصة إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي من الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع إلى بلدان جنوب شرق آسيا. وداخل منطقة شرق آسيا، أدت شبكات الاستثمار الخاص والتجارة الخاصة إلى تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي. كما طرأت زيادة على التدفقات فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية.

٣٩ - وعلى النقيض من ازدياد التكامل الاقتصادي الإقليمي في معظم أجزاء العالم، انهار في أوائل التسعينات التحالف الاقتصادي الإقليمي الذي كان قائما بين الاتحاد السوفيتي السابق وشركائه من وسط وشرق أوروبا، وهو مجلس التعاضد الاقتصادي. ويعتبر هذا على نطاق واسع السبب الرئيسي وراء الانكماش الحاد في الإنتاج المحلي في هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت تدفقات رأس المال الأجنبي إلى

المنطقة إلى حد كبير نحو تملك الشركات القائمة التي يجري خصخصتها. وقد أدت الخصخصة، في حالات كثيرة، إما إلى إغلاق مرافق الإنتاج أو إلى عمليات إعادة تشكيل ضخمة ترتبط بمستويات مرتفعة من البطالة.

باء - حتميات التكامل العالمي

١ - إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة

٤٠ - يتطلب التنافس في الأسواق العالمية إنتاجية مرتفعة وجودة عالية ولا يمكن تحقيقه عن طريق الأجور المنخفضة وحدها. ويمكن أن تكون حرية الوصول إلى تكنولوجيا إنتاجية متقدمة أمرا أساسيا لزيادة الصادرات وتنوعها وكذلك لوجود تنافس أكثر فعالية ضد الواردات من البلدان الأكثر تقدما.

٤١ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، تتحقق إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الأكثر تقدما عن طريق الاشتراك الموسع في شبكات الشركات الدولية وعن طريق التعلم بالممارسة. وقد استطاعت البلدان النامية الكبيرة أن تعزز نقل التكنولوجيا بجعل إمكانية الوصول إلى الأسواق أو منح عقود القطاع العام إلى الشركات عبر الوطنية مشروطا بهذا النقل، إلا أن هذه الاستراتيجية آخذة في التقلص بسبب الاتفاقات التجارية الدولية.

٢ - عولمة أنماط الاستهلاك

٤٢ - يؤدي اتساع نطاق الاتصالات العالمية، والسفر والتبادل الثقافي إلى طلبات متزايدة في البلدان النامية لتحقيق المستويات المادية المرتفعة من المعيشة المتاحة في البلدان المتقدمة النمو. ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في بلدان نامية قليلة، التي تستند جزئيا إلى الاندماج في الأسواق العالمية، مما يوفر أمثلة ويولد توقعات في بلدان أخرى لمتابعة إنجازاتها والعمل على انسجامها، وقد أدى التسليم بأن فرص العمالة الجيدة المتوفرة في الصناعات الآخذة في التوسع القائمة على المعرفة ستذهب إلى تلك البلدان ذات المعرفة والمهارات الواسعة إلى ارتفاع الطلب على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

٣ - ضغوط من أجل التقريب بين السياسات والاقتصادات المفتوحة

٤٣ - ينبع الاتجاه للتقريب بين السياسات للاتجاه نحو نموذج الاقتصاد المفتوح، بصورة جزئية، من النجاحات الواضحة أو المتصورة لهذا النموذج؛ كما يوجهه العناصر الفاعلة في السوق العالمي، وبصورة خاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والتجارية الدولية التي تجعل هذه السياسات شرطا للوصول إلى الموارد. ونتيجة لذلك، قام معظم البلدان بتكييف صنع سياساتها الاقتصادية الوطنية مع الحتميات الجديدة، بصرف النظر عن الاختلافات في الخصائص الهيكلية، وبصورة خاصة، في درجة اندماجها في الأسواق العالمية.

٤٤ - وتميل البلدان التي تعتمد كثيرا على تدفقات رأس المال الوافدة إلى أن تكون لديها درجات أقل من حرية صنع السياسات الاقتصادية الوطنية بسبب التقلب المحتمل في هذه التدفقات وهي مقيدة بشكل خاص باستخدام العجز المالي أو سياسة التوسع النقدي للحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي بسبب الخوف من وقوع الأزمات في معدلات أسعار الصرف.

٤٥ - والبلدان التي تعتمد على تدفقات مالية ميسرة، لا تكاد في الغالب تعوض عن أسعار السلع المنخفضة ودفعات خدمة الديون المرتفعة وهي أيضا مقيدة في صنع سياساتها الوطنية نتيجة لضغوط من المؤسسات المالية الدولية وفقدان الاستقلالية النسبية تجاه هذه المؤسسات.

٤٦ - وفي سياق الترتيبات الإقليمية، تنطوي القواعد الإقليمية الرسمية أو التنافس المتزايد داخل المنطقة المعنية على فقدان استقلال السياسات بسبب الافتقار إلى أدوات السياسات التقليدية مثل التعريفات الجمركية أو بعض أنواع الاعانات المالية أو الضرائب.

جيم - مخاطر العولمة

١ - الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية في الأسواق العالمية

٤٧ - تركيز تدفقات رأس المال الدولية في عدد صغير من البلدان النامية، مع ما يصاحبه من انتشار الترتيبات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية فيما بين العناصر الفاعلة في السوق العالمي، يعني أن درجة وطبيعة المشاركة في الأسواق العالمية تختلف كثيرا فيما بين البلدان النامية.

٤٨ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية تمثل التجارة في السلع والخدمات الشكل الوحيد للنشاط الاقتصادي الدولي. أما بالنسبة لبلدان أخرى فإن تدفقات رأس المال الخاص تشكل جزءا كبيرا من حصيلتها من العملات الأجنبي، إما عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي أو عن طريق استثمارات الحوافظ المالية. وفي بضعة بلدان نامية، معظمها في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، استطاعت شركات محلية أن تنضم إلى الشبكة المتكاملة من الشركات عبر الوطنية، كما استطاعت في بعض الحالات، أن تقيم أحلافا استراتيجية لاستغلال الصلات الدينامية المترابطة في التجارة والاستثمار. ويتحول بعض هذه الشركات المحلية بصورة سريعة إلى عناصر فاعلة عالمية.

٤٩ - ولهذا يصبح عدد صغير ولكن متزايد من البلدان أطرافا فاعلة داخلية في الأسواق العالمية بالنسبة للتجارة ورأس المال. بيد أن معظم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا يظل أطرافا فاعلة خارجية في هذه العملية. ولا يكفي أن عملية النمو التي توفرها الفرص الجديدة تتجاوز هذه البلدان، بل عندما تتفتح اقتصادات هذه البلدان للضغوط الكاملة لقوى التنافس في الاقتصاد العالمي، تدلل نظم الانتاج الضعيفة فيها بالفعل على أنها غير مستدامة. وعلاوة على ذلك فإن شروط التبادل التجارية لأقل البلدان نموا أصابها تدهور كبير منذ عام ١٩٨٠.

٥٠ - وفي حين أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع قد تكون قد انخفضت نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية الكبيرة ذات الدخل المنخفض (لا سيما الصين والهند) فإن عملية العولمة تصاحبها فجوة اقتصادية متزايدة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط وبين أقل البلدان نموا. وبينما تزايد إجمالي التدفقات الخاصة فإن أقل البلدان نموا عانت من انخفاض في هذه التدفقات الخاصة من حيث الشروط الحقيقية ومن حيث نصيبها من إجمالي التدفقات كما انخفض نصيبها من الصادرات العالمية. وتساهم الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا في تهميشها.

٥١ - وزيادة على ذلك، ففي حين يتوقع أن تستفيد معظم البلدان من نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، فقد تكون هناك آثار سلبية لها بالنسبة لعدد كبير من أقل البلدان نموا. ويقلل تحرير التجارة من الأفضليات الفعالة التي أفادت كثيرا من أقل البلدان نموا، كما أنه كان محدودا جدا بالنسبة لمنتجات أقل البلدان نموا، وخاصة المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس. كما أن البلدان المستوردة للأغذية قد تعاني من الخسائر الناجمة عن تحرير التجارة في جولة أوروغواي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية في السوق العالمي. وفي حين أننا نسلم بهذه المشاكل وبأن هناك بعض الأحكام لمعالجتها، إلا أن هذه الأحكام لم تكن فعالة بحيث تتيح للاقتصادات الأضعف المشاركة في فوائد العولمة.

٥٢ - ويوجد في البلدان الأكثر تقدما عمليات وهياكل على الصعيد الوطني لكفالة أن تعمل الأسواق في إطار من الضوابط والتوازنات لحماية الصالح العام. وفي معظم البلدان النامية يكون هذا الإطار إما غائبا أو ضعيفا للغاية وبحاجة إلى التطوير. وهذه مسألة لا يمكن تناولها بالتدخل الخارجي أو تحت شروط معينة، سواء كان ذلك من جانب البلدان الأقوى ثنائيا أو عن طريق مؤسسات متعددة الأطراف؛ ويتعين العمل على تطوير العمليات السياسية الضرورية ونظم الحماية الاجتماعية وتحقيقهما بواسطة إجراء سياسي داخلي.

٥٣ - وختاما، ففي حين أن قوى السوق داخل الاقتصادات الوطنية يمكن أن تخضع للإشراف العام والرقابة السياسية للحد من التفاوتات أو تخفيضها، فلا يوجد نظام فعال للحكم على الصعيد الدولي.

٢ - القيود على المدخرات وسعر الصرف

٥٤ - نتيجة لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتعذر الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص يواجه معظم أقل البلدان نموا وبلدان نامية أخرى كثيرة المندمجة بصورة جزئية فقط في الأسواق العالمية، قيودا شديدة على المدخرات وسعر الصرف.

٥٥ - ولقد أدى انخفاض أسعار السلع في بعض البلدان المعتمدة على صادرات السلع الأساسية الأولية إلى آثار عكسية على حصيلة الصادرات، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، مما يؤدي في الغالب إلى تفاقم مشاكل الديون، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض. وفي ظل هذه الظروف، كثيرا ما يستخدم التمويل الميسر أو تدفقات رأس المال إلى الداخل للحفاظ على الواردات من السلع الوسيطة

والاستهلاكية بدلا من توليد النمو، وهذا من شأنه أن يخلق ظروفا مواتية لنشوء أزمة اقتصادية عندما تتوقف هذه التدفقات.

٣ - الانكماش المحتمل وعدم الاستقرار المالي

٥٦ - من المحتمل أن تواجه البلدان التي تعتمد على تدفقات رأس المال الوافد لتحويل أسعار الصرف غير المستدامة أو سياسات نقدية أو مالية مشاكل خطيرة في حالة توقف هذه التدفقات. وحتى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات اقتصادية كلية حكيمة، فإنه يمكن أن يكون للتدفقات الكبيرة الوافدة من رأس المال آثار سلبية على النمو، لا سيما عندما تؤدي التدفقات الكبيرة إلى الداخل التي لا يمكن ابطال مفعولها إلى زيادة السيولة المحلية، والزيادة الحقيقية في قيمة العملة، ولذلك يكون لها أثر سلبي على أداء الصادرات وعلى النمو. ولكن عندما تبطئ تدفقات رأس المال الوافدة، فحتى البلدان التي تنتهج سياسات حصيفة قد تعاني هذه البلدان من أزمات شديدة في ميزان المدفوعات.

٥٧ - كما يمكن أن تؤدي تدفقات رأس المال الكبيرة الوافدة إلى فورات في المضاربة في بعض القطاعات الاقتصادية أو في سوق الأوراق المالية أو إلى توسع مفرط في الائتمان المحلي إذا كانت الأنظمة الحصيفة غير كافية أو غير منفذة. ويتبع هذه الفورات في المضاربة عادة انهيار، كما يمكن أن يؤدي التوسع المفرط في الائتمان المحلي إلى أزمة مصرفية. ويمكن أن يؤثر كل منهما على أداء قطاعات أخرى، أو حتى على الاقتصاد في مجمله.

٥٨ - ولقد أدى التحرير السريع للتجارة من جانب بلدان ذات قطاعات صناعية ضعيفة، ونظم مالية غير متطورة أفضت إلى وجود تشوهات في توزيع رأس المال، إلى انخفاضات كبيرة في العمالة الصناعية وإلى نمو بطيء أو انخفاض في الانتاج الصناعي كما يتضح من حالات غانا وجامايكا وغيرهما من البلدان. وفي معظم الحالات كانت المؤسسات في هذه البلدان غير قادرة على الاستفادة مما لها من ميزة نسبية في إنتاج يقوم على أجور متدنية وعمالة كثيفة بسبب عدم توفر الهياكل الأساسية، والعمال المدربين، والمعلومات التقنية ومعلومات السوق، ومهارات التسويق، والقدرات الإدارية. وقد استطاعت بعض مؤسسات التصدير التقليدية أن تزيد الصادرات، إلا أنه لم يوجد تنوع اقتصادي أو دخول مؤسسات جديدة إلى أسواق الصادرات. وقد تعتمد استدامة تحرير التجارة في هذه البلدان على برامج اجتماعية للحد من التخفيضات المبدئية في العمالة الصناعية.

٥٩ - وفي حين ينظر عموما إلى التحرير على أنه يفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تميل إلى كثافة العمل، فقد يشكل أيضا تهديدا لهذه المؤسسات بتعريضها للمنافسة مع شركات عبر وطنية كبيرة تتميز بكثافة رأس المال. وقد تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المساعدة في تعزيز المهارات الإدارية ومهارات التسويق حتى تستفيد من البيئة الاقتصادية الجديدة.

٦٠ - وختاما، فالضغوط الهادفة إلى التقريب بين السياسات وصيانة استقرار الاقتصاد الكلي ترغب بلدانا كثيرة في تقليص بنود الإنفاق في الميزانية، وأحيانا بدرجة مفرطة، مما يؤدي إلى الانكماش في الأجل القصير على الأقل. وعندما تشمل هذه التخفيضات الانفاق الاستثماري العام في الهياكل الأساسية أو الخدمات التعليمية أو الصحية، فإن الآثار الطويلة الأجل على التنمية ستكون سلبية.

٤ - اختلال العقد الاجتماعي

٦١ - تشير الدلائل العملية من أمريكا اللاتينية وآسيا الى أنه عندما تقترن تدفقات الموارد الدولية بالنمو فإنها يمكن أن تكون عوامل هامة في خفض الفقر، حتى عندما يكون هناك بعض الزيادة في عدم المساواة. ففي أمريكا اللاتينية انخفض الفقر في التسعينات في ظل إيجابية النمو الاقتصادي للفرد وتدفق الموارد الدولية. وتدل تجربة عدد من البلدان، لا سيما في شرق آسيا، على أنه من الممكن الجمع بين النمو الاقتصادي السريع وتدفقات رأس المال الكبيرة من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

٦٢ - بيد أن العولمة والتغير التكنولوجي السريع وكذلك أزمة الديون والتضخم صاحبها جميعا عدم مساواة اقتصادية متزايدة داخل كثير من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. والتفاوتات المتزايدة في الأجور بين العمال ذوي المهارات والعمال الذين تنقصهم هذه المهارات هي اتجاه رئيسي في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وهذا يرجع الى التغيُّر التكنولوجي والى زيادة التجارة وتدفقات رأس المال.

٦٣ - ويبدو أن زيادة التنافس الدولي في التجارة ورأس والمال تمارس ضغوطا على بعض البلدان كي تحد من الضرائب التصاعدية، وتقلص برامج الحماية الاجتماعية القائمة، لا سيما بالنسبة للمسنين والسكان الآخرين غير المنتجين للسوق، وتتجنب إنشاء برامج جديدة للحماية الاجتماعية.

٦٤ - أما بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، والبلدان الأخرى في وسط أوروبا وشرقها، التي كانت تتميز بوجود مساواة نسبية لعقود كثيرة، فتواجه الآن تصدعا في مجتمعاتها. وثمة نخبة اقتصادية جديدة ثرية وقوية آخذة في الظهور، في حين توغل الطبقات المتوسطة السابقة في الفقر. وكنتيجة لانخفاض الأجور الحقيقية، وعدم توفر فرص عمل مجزية وتقليص استحقاقات المساعدة الاجتماعية، فإن الأسر الكثيرة ذات الأطفال وكذلك الأقليات الإثنية، والمتقاعدين أيضا في معظم البلدان، قد تعرضوا جميعا بصورة خاصة، للضرر من جراء هذه العملية.

٥ - التدهور البيئي وفقدان التنوع الثقافي

٦٥ - يعتمد أثر العولمة على البيئة على السياسات والشروط والأنماط المحددة للنمو الاقتصادي لكل بلد. وفي الحالات التي تتطلب وجود إصلاح اقتصادي، غالبا ما تتقدم قيود الاقتصاد الكلي على الاهتمامات البيئية، لا سيما في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال إذا كانت العملة الأجنبية نادرة في بلد ما توجد فيه موارد طبيعية قابلة للتصدير فإنه على الأرجح أن يتجه اقتصاده الى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية فيه.

٦٦ - وتعتبر آثار العولمة وسياسات التكيُّف على البيئة في الأجل الطويل مسألة معقدة، ويصعب التكهن بها وتتطلب مزيدا من الدراسة. وبينما يجتذب رأس المال الدولي الى المواقع الأكثر ربحا، فقد تكون هذه المواقع مكانا توجد فيه قوانين بيئية ضعيفة أو غير منفذة. وقد يزيد تركيز الاستثمار المباشر الأجنبي في مناطق حضرية من الاختلافات بين الحضر والريف، مما يسهم في التحضر السريع وإمكانية تدهور البيئة في المناطق الحضرية والريفية. ومن ناحية ثانية فإن الاستثمارات الدولية تجلب معها تكنولوجيات أكثر تقدما وكفاءة ونظافة الى البلدان المتلقية، وعلى الأرجح قد يكون النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المرتفعة يكون باعثا على حماية البيئة.

٦٧ - وبالمثل، يمكن أن يكون للعولمة آثار إيجابية أو سلبية على التنوع الثقافي. كما أن تكنولوجيا المعلومات، ومنها التلفزيون الساتلي، تجعل العالم وكأنه "قرية عالمية" وتعزز التبادل الثقافي الدولي لفائدة جميع البلدان. بيد أن العولمة الاقتصادية تصدر أنماط الاستهلاك الغربي الى الدول النامية، وتعمل على نشر ثقافة استهلاكية لا تتناسب في الغالب مع قدرات الانتاج المحلية أو مع القيم التقليدية. وبالنسبة لبعض البلدان، كان الأثر الثقافي للعولمة أحادي الجانب، تتدفق من خلاله التيارات الثقافية من البلدان المتقدمة النمو بشكل رئيسي الى البلدان النامية. غير أن هذه التيارات كان لها للأسف آثار سلبية وهدامة على القيم الثقافية المحلية.

دال - تحديات العولمة

١ - تطور أدوات جديدة للسياسات

٦٨ - في مواجهة ميل الأسواق المالية العالمية والمؤسسات المالية الدولية الى المطالبة بالتزام التقشف المالي والنقدي، وخاصة في الاقتصادات الضعيفة، مما يؤدي الى إضعاف النمو الاقتصادي الوطني والدولي، هناك حاجة لتطوير أدوات جديدة للسياسات الوطنية والدولية لتعزيز النمو العمالة مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وينبغي أن تكون المؤسسات المالية الدولية أكثر حساسية إزاء الآثار المتنوعة للعولمة على البلدان النامية وأن تقدم الدعم لعملية النمو التنمية، وخاصة للاقتصادات الضعيفة، عن طريق إسداء المشورة المناسبة بشأن السياسات وتقديم الدعم المالي.

٢ - تلافي زيادة عدم المساواة

٦٩ - في مواجهة أثر العولمة على عدم المساواة فيما بين البلدان بسبب تفاوت الوصول الى التجارة العالمية وأسواق رأس المال، لا غنى عن أن ينهج المجتمع الدولي سياسات تعمل على تعزيز وجود بيئة عالمية أكثر أمنا وإنصافا وتحول دون نشوء نظام عالمي متصدع.

٣ - تأمين "شبكة الأمان الاجتماعي"

٧٠ - إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الإصلاحات الاقتصادية، حتى عندما تكون ناجحة في توليد نمو اقتصادي، قد تزيد عدم المساواة، أو الفقر، أو البطالة أو تدهور البيئة، يتعين أن تولي برامج الإصلاح

انتباها لآثار الإصلاح على التماسك الاجتماعي وأن تـُقيم برامج الإصلاح تبعا لذلك. وعدم القيام به قد يضر بعملية الإصلاح لأن اختلال شبكة الأمان الاجتماعي يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي مع وجود آثار ضارة على التنمية.

٧١ - وينبغي أن تكون حماية التماسك الاجتماعي أولوية سياسية لبعض الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، حيث أدى التكيف مع الأسواق العالمية والشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية الى تسريحات للعمال على نطاق واسع من جانب الحكومات والصناعات، والى انخفاض في الأجور وتقليص في الخدمات الاجتماعية. وقد أدت الصعوبات الناجمة عن ذلك الى الإضرار بـ "شبكات الأمان الاجتماعي" الرسمية وغير الرسمية، التي تعرضت هي نفسها الى التقليص بسبب انخفاض الإيرادات العامة والخاصة.

٧٢ - ويتعين أن تشمل برامج الإصلاح الاقتصادي، لا سيما الإصلاحات "بالمعالجة بالصدمات" برامج للحماية الاجتماعية، أو شبكات الأمان، وذلك لحماية الفقراء من زيادة الوقوع في ربقة الفاقة. ويمكن لهذه البرامج أن تقوم بدور هام في التعويض عن الخسائر التي تلحق بالفئات ذات التأثير مثل موظفي القطاع العام الذين يتضررون بالإصلاح، وبهذا تقلل من المعارضة التي قد تحول دون الإصلاح أو تضر به.

٤ - الإقلال من عدم الاستقرار الاقتصادي

٧٣ - تكون الفرص التي يوفرها اتساع الأسواق العالمية والتحرير التجاري والمالي مصحوبة لا محالة بزيادة في مخاطر عدم استقرار تدفقات رأس المال إما الى الداخل أو الى الخارج، وبصدمات خارجية ترجع الى التقلبات في أسعار الأسواق العالمية. ولذلك، هناك حاجة الى شبكات أمان دولية موسعة للبلدان المعرضة لمخاطر تحركات رأس المال غير المتوقعة أو الصدمات الخارجية. وتقوم المؤسسات المالية الدولية ببذل الجهود تحقيقا لهذا الغرض، وهي جهود بحاجة الى الدعم والمتابعة.

٥ - الإبقاء على ترتيبات تجارية إقليمية مفتوحة

٧٤ - في ضوء الوفورات الكبيرة المحتملة و "الآثار الخارجية الكثيفة للأسواق" الناجمة عن الروابط فيما بين الاستثمارات التجارية الإقليمية، فمن المهم أن تعمل الترتيبات الإقليمية على سلامة الانفتاح على التجارة وتعزز إقامة المنشآت التجارية بدلا من تنويعها. ويمكن للأنظمة الدولية أن تساعد أيضا على كفالة ألا تصبح الترتيبات الإقليمية "أندية مغلقة"، بل انها تتوسع، عن طريق قواعد الدخول المناسبة والضمانات بحرية الوصول، لتشمل بلدانا نامية أكثر يمكن أن تستفيد من الأسواق الموسعة وشبكات المصادر والإنتاج والتسويق التي تيسرها الترتيبات الإقليمية.

٦ - تعزيز المساءلة السياسية

٧٥ - في مواجهة القوة المتزايدة للعناصر الفاعلة العالمية في القطاع الخاص فيما يتعلق بتحديد توزيع الدخل والإنتاج ومضمون السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خارج نطاق العملية السياسية، من المهم توسيع المشاركة في صنع القرارات وتعزيز المساءلة السياسية عن طريق زيادة شفافية صنع القرارات في

المؤسسات الإقليمية والدولية القائمة. ولذلك توجد حاجة لتعزيز الحوار الاجتماعي على الأصعدة فوق الوطنية، وإشراك المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية.

٧٦ - وهناك أيضا حاجة متزايدة لكفالة أن تكون الترتيبات الإقليمية، وخاصة الترتيبات غير الرسمية، خاضعة للعملية السياسية، بحيث لا تضر بشفافية وديمقراطية صنع القرارات.

ثالثا - سياسات وطنية لتلك البلدان النامية المندمجة جزئيا أو كليا في الأسواق العالمية

٧٧ - تعتبر الإنجازات الوطنية في تنمية الموارد البشرية، وتكوين رأس المال، وتطوير التكنولوجيا والتكيف وإدارة الموارد الطبيعية مصادر رئيسية للتنمية. ولا يمكن تحقيق الفوائد من الاندماج في الأسواق العالمية إلا في سياق جهود إنمائية وطنية فعالة.

٧٨ - ولا يمكن لتوصيات السياسة أن تكون مستندة فقط الى خبرة مستمدة من حالات "ناجحة" معينة، بل ينبغي أن تصاغ بوصفها مجموعة من السياسات مكيفة لتتناسب مع الأحوال المحددة لكل بلد. ويتوقف نجاح أو فشل إصلاح السياسات في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية على الظروف الاجتماعية والمؤسسات في كل بلد وكذلك على الأضواع الأولية، وتوقيت الإصلاحات وتتابعها، وحالة البيئة الاقتصادية الدولية.

٧٩ - ومن المفيد، مع ذلك، النظر في مقترحات للسياسات تحت أربعة عناوين تقابل الأهداف الرئيسية للإصلاح في سياق العولمة وهي: (أ) سياسات ترمي الى استمرار النمو في الأجل الطويل؛ (ب) سياسات لحماية الاستقرار الاقتصادي؛ (ج) سياسات لتعزيز التماسك الاجتماعي؛ (د) سياسات لحماية البيئتين الطبيعية والثقافية وإثرائهما.

ألف - استدامة النمو الطويل الأجل

١ - الحوافز والسياسات الصناعية المتعلقة باجتذاب واستدامة التدفقات الرأسمالية

٨٠ - من أجل اجتذاب واستدامة التدفقات الرأسمالية ينبغي للبلدان أن تعمل على إيجاد بيئة صالحة في إطار الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٨١ - وقد أثبتت تجارب تحرير التجارة الدولية والأسواق المحلية، إضافة الى رفع الضوابط التنظيمية والتحول الى القطاع الخاص أنها تمثل حوافز مهمة لجذب رأس المال الى البلدان النامية. بيد أن استدامة تدفقات رأس المال الى الداخل والنمو الطويل الأجل يتطلبان تحديثا مستمرا للقدرات التكنولوجية والانتاجية

المحلية نظرا لأن الميزة النسبية تنتقل داخل البلدان وفيما بينها ولا يمكن استدامتها بالاعتماد على مجرد ميزة نسبية ثابتة أو على سياسات التحرير ذات المنحى الخارجي.

٨٢ - وتشير التجربة العملية الى أن البلدان التي نجحت في استدامة التدفقات الرأسمالية والنمو الطويل الأجل هي البلدان التي استطاعت أن تقوم بشكل منتظم بتحديث رأسمالها البشري وهياكلها الأساسية وتعميق أو تعزيز التنوع المستمر بقاعدتها الانتاجية المحلية.

٨٣ - وأدت الاتفاقات الدولية (على سبيل المثال جولة أوروغواي) وبالترتيبات الاقليمية المتعلقة بمواءمة السياسات ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي كتخفيف الضريبة الى إعاقة مجموعة السياسات المتاحة للحكومات فرادى لاجتذاب التدفقات الرأسمالية. وبالرغم من ذلك يمكن أن تصبح السياسات الوطنية المتعلقة بفرض ضريبة على الشركات، اضافة الى توفر الهياكل الأساسية والمهارات البشرية حافزا مهما.

٨٤ - ويتخوف كثير من الحكومات أثناء الجهود التي تبذلها لاجتذاب الاستثمار الخاص الأجنبي من نتائج رفع الضرائب المباشرة، على المدى القصير على الأقل، ويعتبر خفض معدلات الضرائب أو تخفيف الضريبة هو الطريقة البديهية والسريعة لجذب رأس المال. ومع ذلك يوجد دليل عملي كبير على أن فرض الضرائب هو عامل أقل أهمية في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من توفر الهياكل الأساسية والمهارات وحجم السوق. ولذلك يعتبر تطوير المهارات البشرية وبناء الهياكل الأساسية ومواصلة الاستقرار الاقتصادي الكلي أفضل طريقة عموما لجذب الاستثمار بدلا من خفض الضرائب ما دامت معدلات الضرائب لا تتسم بالارتفاع الشديد. ولا تعتبر هذه السياسات أكثر فعالية عموما على المدى المتوسط فحسب ولكنها حتى لو فشلت في جذب كثير من رأس المال الأجنبي فإنها توفر رغم ذلك الحوافز للمستثمرين المحليين.

٨٥ - ولقد ثبت أن الدعم المقدم لتطوير الهياكل الأساسية في أقل المناطق نموا هو طريقة فعالة للغاية لتشجيع حركة رأس المال الخاص ولإصلاح وجوه الخلل الإقليمي على النحو الذي تبينه التجربة الأوروبية.

٨٦ - وعندما يكون القطاع الخاص مترددا في الاستثمار بسبب عدم التيقن يمكن أن تصبح الضمانات التي تقدمها الحكومة للقروض والضمانات المتعلقة بالعائد الأدنى من الاستثمار أو من المشاريع المشتركة بدائل جذابة لزيادة الاستثمار العام.

٨٧ - ويمكن أن تسعى الحكومات أيضا الى أن تحمي وتدعم بشكل انتقائي الصناعات التي يحتمل أن تشتمل على إمكانيات للنمو كما هي الحال في بعض البلدان الآسيوية. وقد استخدمت بلدان أخرى أيضا سياسات التصنيع الانتقائية بدرجات متفاوتة من النجاح فشملت حماية الصناعات الوليدة ودعم الصادرات ومعدلات الفائدة الجديرة بالرعاية للاستثمارات الرأسمالية المختارة، وتشجيع التكامل الصناعي لاقتصادات الوفرة ودعم التكنولوجيات الجديدة وتقديم الحوافز للبحث والتطوير وتقديم الدعم للصناعات المضطربة

في أوقات الشدة. بيد أن هذه الاستراتيجيات تتطلب مستويات رفيعة من القدرة الإدارية للدولة ودرجة معينة من الحماية من الضغوط السياسية. ونظرا لانعدام هذه الشروط في الغالب، فقد فشلت كثير من المحاولات المتعلقة بتنفيذ هذه السياسات الصناعية في تشجيع التصنيع والنمو. وفضلا عن ذلك فإن كثيرا من الحوافز الانتقائية تقيده في الوقت الحالي اتفاقات دولية أو إقليمية.

٨٨ - ويؤدي تحرير التجارة والتحرير المالي عموما الى الحد من سلطة الدولة في توجيه الاستثمار وترويج التصنيع والتنويع الاقتصادي من خلال السياسة التجارية وادارة النقد الأجنبي. ويتطلب تعزيز التنمية عن طريق تعزيز الأسواق المحلية وتشجيع تنظيم المشاريع وتشجيع الصادرات إصدار المزيد من الصكوك المعقدة المتعلقة بالسياسات التي تستدعي زيادة القدرات في مؤسسات الدولة ذات الصلة برسم السياسات وتنفيذها.

٢ - استخدام التدفقات الرأسمالية من أجل الاستثمار

٨٩ - يعتمد المدى الذي تساهم به التدفقات الرأسمالية في النمو على النسبة التي تساهم بها في الاستثمار الانتاجي بدلا من مساهمتها في الاستهلاك. ويعتبر ذلك حيويا أيضا لضمان الاستدامة الطويلة الأجل لخدمة الديون. بيد أن من الصعوبة بمكان أن يوجه راسمو السياسة رأس المال الخارجي الخاص الى استخدامات معينة. وعلى نحو ما تمت ملاحظته سابقا، فإن بعض الصكوك التي تم استخدامها في السابق لتعزيز الاستثمار يقيدها في الوقت الحالي اتفاقات تجارية إقليمية ودولية. وتشمل التدابير التي لا يزال من الممكن استخدامها لهذا الغرض، الحوافز الاستثمارية وفرض مثبطات على الواردات الاستهلاكية وتعزيز المؤسسات المحلية التي توائم رأس المال بالفرص الاستثمارية والحد من المعوقات البيروقراطية المتعلقة بإنشاء ونمو المشاريع.

٩٠ - وفي الوقت الذي يتمتع فيه الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات الحافظات المالية بإمكانية تعزيز النمو فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يعتبر أكثر فعالية عموما نظرا لأنه يرجح أن يستخدم بشكل أكبر في زيادة القدرة الانتاجية نظرا لأنه يعتبر أكثر استقرارا وتنوعا ويوفر صلات بين التجارة ونقل التكنولوجيا. بيد أن المستثمرين المباشرين مثل مستثمري الأوراق المالية يمكنهم التخلي عن الاستثمار بسرعة إذا فقدوا الثقة في الاقتصاد مما قد يؤدي الى أزمة مالية.

٩١ - ويمكن أن تشكل التدفقات الرأسمالية الى أسواق الأسهم ولا سيما العروض العامة الأولية، مصدرا مهما لتمويل الاستثمار. ويخدم الاستثمار الأجنبي في حيازة الأسهم أيضا إنشاء شبكات بين المشاريع الأجنبية والمحلية وكذلك إنشاء الشراكات الدولية في الإنتاج والتسويق التي يمكنها ترويج الصادرات.

٩٢ - ويمكن لأسواق الأسهم، حتى عندما لا تكون مصدرا مهما للاستثمارات الجديدة، أن تكون مفيدة كوسيلة لبيان ردود فعل المستثمرين بسرعة على السياسات العامة والتوقعات للربحية القطاعية في

المستقبل. ويمكن أن يؤدي فوران أو اندفاع سوق الأسهم الى تشجيع تدفقات مالية متقلبة محفوفة بالمخاطر مما قد يفضي الى زعزعة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

٩٣ - وبالنسبة للبلدان التي يقل فيها معدل النمو الاقتصادي عن معدلات الفائدة الدولية الحقيقية فإن الاقتراض بشروط تجارية لتغطية العجز في الحساب الجاري لا يمكن مساندته ماليا على نحو مستدام. ويكون من الضروري بصفة خاصة في هذه البلدان أن تستخدم جميع الموارد بما فيها الاقتراض من الخارج في الاستثمار الانتاجي نظرا لأن البلدان النامية تدفع معدلات فائدة عالية عموما في الأسواق الرأسمالية الدولية.

٣ - زيادة الانتاجية واعادة تشكيل القاعدة الانتاجية

٩٤ - لا يمكن استدامة النمو والتنمية في المدى الطويل إلا إذا ساهمت التدفقات الرأسمالية والموارد المحلية بطريق مباشر وغير مباشر في رفع الانتاجية المحلية وتعزيز التنافسية الهيكلية في البلد المضيف وكذلك في زيادة الدخل والاستهلاك.

٩٥ - وتتطلب استدامة النمو بالتالي تنمية للموارد البشرية وتحسين تكنولوجيات الانتاج لزيادة الانتاجية وتنمية الموارد المالية والقدرات المؤسسية لزيادة الانتاج استجابة لتوسع الأسواق. كما تتطلب أن يشمل الاستثمار مجالات يمكن فيها زيادة المزايا النسبية المحلية. وينبغي أن تدعم الحكومات من خلال السياسات والحوافز الملائمة، إعادة تشكيل الشركات المحلية لتحسين الانتاجية وزيادة الانتاج، على سبيل المثال بتقديم القروض والدعم التقني لتحديث ونقل عمليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٦ - وفي الوقت الذي توفر فيه الشركات عبر الوطنية فرصا للوصول الى كثير من التكنولوجيات المتطورة فإن للدولة دورا مهما تؤديه في تشجيع التنمية التكنولوجية الوطنية. ويتوقف التحديث التكنولوجي على تطوير قدرة لاستيعاب التكنولوجيا من خلال التنمية البشرية والمؤسسية. ومن شأن تطوير معاهد البحوث والتطوير من خلال الدعم العام أن يساهم في التنمية وفي نقل التكنولوجيات المتطورة وتطويعها في البلدان النامية.

٩٧ - ويعتبر رفع الانتاجية الزراعية في البلدان النامية أولوية مهمة أيضا فيما يتعلق بالسياسة. ويمكن أن توفر التنمية المستدامة للموارد الطبيعية قاعدة للنمو والتنمية في المجال الاقتصادي.

٩٨ - وينبغي أن توفر الدولة اطارا لعمل سياسي وقانوني وتنظيمي ثابت يشجع كل من الصناعة والزراعة على توسيع أفاقها الاستثمارية وعلى الاستجابة الى عملية التحرير بزيادة الانتاج والعمالة والصادرات. وقد يتطلب ذلك اصلاحا ضريبيا وإصلاحا لملكية الأرض وتحسين فرص الحصول على الائتمان وتطويرا لأسواق الأسهم واستثمارا عاما في انتاج السلع والخدمات الأساسية التي لا يكون القطاع الخاص مستعدا للاستثمار فيها.

٤ - زيادة المدخرات المحلية والإيرادات العامة

٩٩ - بالرغم من وجود أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن التدفقات الرأسمالية الدولية سوف تستمر، فمن المحتمل أيضا انخفاضها مما قد يؤدي إلى عجز كبير في الحساب الجاري وفي ظهور أزمات اقتصادية في البلدان التي تعتمد استراتيجياتها الإنمائية بدرجة كبيرة على التدفقات الرأسمالية. ويكون من المهم أن تزيد تلك البلدان معدلات مدخراتها المحلية حتى يمكن استدامة النمو الاقتصادي في حالة انخفاض التدفقات الرأسمالية. وتكمل المدخرات المحلية والأجنبية بعضها بعضا نظرا لأن ارتفاع مستويات المدخرات المحلية بالإضافة إلى تعزيز تنمية المشاريع يمكن أن يساعد في تمويل الهياكل الأساسية والتنمية البشرية مما يؤدي بالتالي إلى جذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٠٠ - ولقد حاولت بعض الحكومات أن تشجع تراكم رأس المال الخاص والاستثمار بوضع برامج للمدخرات المطلوبة كصندوق الادخار المركزي في سنغافورة أو صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة في شيلي وذلك بتشجيع المدخرات التجارية وتقييد الائتمان الاستهلاكي وفرض سياسات ضريبية تشجع الادخار. بيد أن الدليل على الآثار المترتبة من هذه السياسات وعلى مجمل المدخرات والاستثمار لا يزال غير حاسم. كما أن السياسات الرامية إلى تعزيز الادخار التجاري والاستثمار عن طريق حماية الصناعة المحلية على نحو ما تستخدمه جمهورية كوريا يحد منها بشكل متزايد تحرير التجارة.

١٠١ - ويتطلب خفض العجز المالي في الوقت الذي يتم فيه تشجيع التجارة وتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية، تحقيق زيادة الايرادات عن طريق تحسين النظام الضريبي. ولذلك يعتبر الاصلاح الضريبي أولوية تتعلق بالسياسة في معظم البلدان النامية.

١٠٢ - ومن المعوقات المتعلقة بإدارة الضرائب في البلدان النامية عدم توفر الموظفين المؤهلين وعدم وجود المعدات الملائمة إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالاشراف وإتاحة الحوافز لموظفي القطاع العام وعدم التعريف الملائم لمعدلات الضرائب أو تعقيدها بشكل كبير والصعوبة في تحديد دافعي الضرائب وفي معاقبة المتهربين من الضرائب وعدم وجود الممارسات المحاسبية الملائمة. ولا يتم في بعض البلدان النامية جمع إلا ما يقل عن نصف الضرائب المستحقة مما يوحي بأن الاستثمار في تحسين إدارة الضرائب قد يعود بفوائد كبيرة. وفي بعض الحالات ربما يساعد خفض الضرائب في زيادة الإيرادات بتحسين أوجه التقيد بها.

١٠٣ - وينبغي أن يصمم نظام الضرائب ليس فقط لجمع الأموال ولكن أيضا لتشجيع المساواة وتحقيق الفعالية ولكي يدار بطريقة مجدية ومقبولة سياسيا. وفيما يتعلق بالعدالة والفعالية تفضل ضريبة الدخل التي تقوم على قاعدة عريضة وضريبة القيمة المضافة وهما مصدران رئيسيان للإيرادات الحكومية في البلدان المتقدمة النمو. بيد أن معظم البلدان النامية ولأسباب إدارية وتتعلق بالجدوى السياسية تعتمد بدرجة عالية على رسوم الاستيراد ذات القاعدة الصغيرة وعلى الضرائب التجارية والايرادات غير الضريبية مثل الإتاوات على المعادن والقطاع العام والفوائض من مجلس تسويق السلع الأساسية.

١٠٤ - واستطاعت بعض البلدان النامية أن تحقق إصلاحا ضريبيا بنجاح في السنوات الأخيرة شمل خفض الضريبة التجارية بإدخال أو زيادة ضريبة القيمة المضافة وتحسين إدارة الضرائب وخفض معدلات التهرب وزيادة الايرادات. وتبين هذه التجارب أن النظام الضريبي البسيط والمجدي والمنصف والفعال في البلد النامي يمكن أن يشمل ضريبة القيمة المضافة مع بعض الاستثناءات للسلع والخدمات الأساسية وضريبة للانتاج على الكحول والتبغ والمنتجات البترولية وبعض السلع الكمالية واستخدام بعض هذه الإيرادات لتعويض الفئات التي تتعرض للخسارة بسبب الإصلاحات.

١٠٥ - ونظرا للقيود التي تنطوي عليها نظم إدارة الضرائب في البلدان النامية فإن إدخال "معيار الدخل الموضوعي" لحساب الدخل الخاضع للضريبة حيث يحسب الدخل الخاضع للضريبة على أساس معيار موحد يشمل في جملة أمور عدد العمليات والقيمة الإجمالية للمشتريات وحجم الوحدة التجارية، قد أثبت فعاليته في توسيع القاعدة الضريبية وبأقل التكاليف السياسية.

٥ - إنشاء شبكات فعالة وتوسيع الأسواق الفعالة

١٠٦ - يمكن لترتيبات التعاون الاقتصادي الإقليمية أن تعزز النمو الاقتصادي بزيادة التجارة بين البلدان الأعضاء وتوفير أسواق أكبر وتشجيع زيادة الانتاجية وتسهيل التنوع الاقتصادي. كما يمكنها أيضا تشجيع التدفقات الرأسمالية والاستثمار داخل المنطقة مما يؤدي بالتالي إلى تنوع مصادر رأس المال وتقليل الاعتماد على التدفقات الرأسمالية من البلدان المتقدمة النمو وتمكين البلدان من الحصول على مزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي وبشروط أكثر ملاءمة.

١٠٧ - ويمكن التغلب على القيود التي تفرضها الأسواق الصغيرة أو "الضيقة" في البلدان النامية عن طريق سياسات تعزز إنشاء شبكة بين الشركات المحلية بتبادل المعلومات أو باتفاقات للتعاقد من الباطن، واشتراك الشركات المحلية في الشبكات التجارية العالمية وتقوية الاتفاقات التعاونية بين الشركات المحلية والأجنبية ولا سيما فيما بين البلدان المتجاورة وجذب مجموعة من الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي.

١٠٨ - ويمكن أيضا تسهيل النمو الاقتصادي في البلدان الصغيرة بإنشاء شبكات تجارية تعاونية إقليمية يكون في مقدورها أن تشجع التكامل الرأسي والأفقي للشركات وتوسيع الأسواق الفعالة وتوفير "عناصر خارجية للأسواق الكثيفة". ونظرا لأن ارتفاع تكاليف الاستثمار الثابتة وقصر دورات حياة المنتج قد أديا إلى زيادة المخاطر المرتبطة باستثمار التأسيس في المواقع الجديدة فإن الاشتراك في المجموعات الإقليمية والترتيبات التعاونية يمكن أن يساعد بدرجة كبيرة في خفض المخاطر السوقية.

١٠٩ - ويمكن للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تستخدم الشبكات التجارية غير الرسمية وعلاقات التعاقد من الباطن مع المشاريع الكبيرة لانشاء شبكات دولية للانتاج والتوزيع. وقد استطاعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجودة في سنغافورة ومقاطعة هونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية على سبيل المثال وبعد أن فقدت المزية النسبية في الصناعة الكثيفة الاستخدام للعمل إعادة تنظيم خطوط

انتاجها في الصين وجنوب شرقي آسيا باستخدام الشبكات غير الرسمية لخفض الحواجز بشأن المعلومات وتكاليف العمليات في الوقت الذي تستخدم فيه الخبرات الفنية الخاصة بها في تكنولوجيا التصنيع. وتستخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تصميم الانتاج وتوزيعه إلى الأسواق العالمية علاقاتها التعاقدية الثابتة مع البائعين في البلدان المتقدمة النمو.

١١٠ - وتستطيع الحكومات في البلدان الأم والبلدان المضيفة وكذلك الهيئات الخاصة كالرابطات التجارية المحلية أن تدعم جهود المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصبح جزءا من الشبكات الدولية للانتاج والتوزيع من خلال خدمات تقلل الحواجز المتعلقة بالمعلومات وتكاليف العمليات للمستثمرين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسهيل تكوين مشاريع مشتركة والمساعدة في إنشاء علاقات بين الموردين. وتقدم حكومة سنغافورة على سبيل المثال المعلومات والتشجيع والحوافز والمساعدة ورأس المال في بعض الحالات لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والدعم في نقل عمليات الشركات عبر الوطنية للبلدان المجاورة. واستطاعت المشاريع المملوكة للدولة في كل من سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية أن تحوز ممتلكات مجمعات صناعية في الصين وفييت نام والهند وإندونيسيا لتسهيل الاستثمار المباشر الأجنبي من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للبلدان النامية التي تسعى لجذب هذا الاستثمار أن تساعد في ذلك بتقديم المساعدة والمعلومات للمستثمرين الأجانب في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الأنشطة التكاملية للرابطات التجارية المحلية، وتحرير قواعد الاستثمار والتجارة وتيسير صلات النقل والحصول على التأشيرات التجارية.

١١١ - ويمكن أن تساعد الترتيبات الإقليمية أيضا في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي بواسطة الشركات عبر الوطنية في القطاعات الأكثر استخداما لرأس المال، والمثال على ذلك هو صناعة السيارات في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حيث أدخل "مشروع للتكاملية" في عام ١٩٨٨ يسمح لصانعي السيارات بتصنيع مكونات مختلفة في مختلف بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتبادلها فيما بين هذه البلدان على أساس تعريفة تفضيلية. وقد تم تطوير هذا المشروع إلى مشروع للتعاون الصناعي بقاعدة أكثر اتساعا في بلدان أمم جنوب شرقي آسيا ويتوقع له أن يساعد بشكل أكبر في التوزيع الإقليمي للعمل في صناعة السيارات وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي من جانب الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة النمو في السوق الإقليمية الأكبر. وتشمل شبكات التجميع والتوزيع والتمويل للشركات عبر الوطنية في المنطقة المشاركة الكبيرة بواسطة الشركاء والممولين في المشاريع المشتركة المحلية.

باء - وقاية الاستقرار الاقتصادي

١ - المحافظة على بيئة مستقرة وسياسات

١١٢ - يعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة عاملا رئيسيا في تشجيع المدخرات المحلية والاستثمار، واجتذاب الاستثمارات الانمائية الأجنبية في البلدان النامية الأكثر نجاحا.

١١٣ - ويعتمد نجاح الاستقرار المالي على إدارة سياسية ماهرة تتيسر عندما تكون الحكومة نسبيا مستقلة عن ضغوط أصحاب المصالح. وتشمل الاستراتيجيات التي استخدمت بنجاح لبناء الدعم للاستقرار والإصلاح كفالة الحصول على فوائد قصيرة الأجل، وتوضيح الفوائد الطويلة الأجل، وتقديم برامج الحماية الاجتماعية لمساعدة الذين يتضررون من الإصلاحات، ويتم ذلك، على سبيل المثال، عن طريق دعم المواد الغذائية والصناديق الاجتماعية. وفي بعض الحالات لا يكون الاستقرار المالي ممكن التحقيق سياسيا إلا بعد عدد من دورات الطفرة والانكماش، مع وجود تضخم مرتفع واختلال اجتماعي مما يجعل من الممكن بناء توافق في الآراء بشأن التقشف الاقتصادي بين الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة الحضرية القوية سياسيا، على الرغم من التكاليف في الأجل القصير.

١١٤ - ولا بد أن يؤدي الإصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي إلى إعادة توزيع الدخل بعض الشيء وتهديد الامتيازات التي تتمتع بها بعض الفئات ذات النفوذ، مثل تلك التي كانت لها في السابق حرية الوصول إلى الائتمان والبضائع المستوردة بأسعار منخفضة على نحو مصطنع. وفي البلدان ذات التفاوت الاقتصادي المرتفع تميل إعادة التوزيع إلى أن تكون على نطاق أكبر، وتميل مقاومة الفئات التي ترى أن مصالحها مهددة إلى أن تكون أكثر شدة، مما يفضي أحيانا إلى احباط الاصلاحات. وفي ظل هذه الظروف تميل المناقشات المتعلقة بالسياسات والموارد السياسية إلى التركيز على مسائل التوزيع بدلا من التنمية الاقتصادية، مما يلحق ضررا بفعالية الاصلاحات في النهوض بنمو طويل الأجل. وفي البلدان التي توجد فيها تفاوتات اقتصادية واسعة بما في ذلك بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، تستمر الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة قبل أن تقتنع الفئات المستفيدة بضرورة الحاجة لإجراء تغييرات رئيسية في هيكل الاقتصاد، وبصورة خاصة، لاتخاذ تدابير للتحرير تقضي على الامتيازات.

١١٥ - واستطاعت البلدان التي يوجد فيها توزيع للدخل أكثر مساواة، بما في ذلك بلدان كثيرة في شرق آسيا، أن تكيف نفسها للظروف الاقتصادية المتغيرة بسرعة وفعالية أكبر ومع استمرارية أطول للسياسات. ويمكن لوجود موظفين متعلمين وبمستويات فنية عالية في الخدمة المدنية ويقاومون ضغوط الفئات المستفيدة بالنسبة للمسائل المتعلقة بالتوزيع أن يكون أيضا قوة هامة لتوفر سياسات اقتصادية مستقرة ومستدامة.

١١٦ - وقد يتطلب بناء دعم سياسي واسع لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمحافظة عليه تقديم تعويض للفئات ذات التأثير التي تتعرض لخسائر اقتصادية. بيد أن ضمان تقديم تعويضات كاملة لجميع الخاسرين،

وعلى سبيل المثال موظفو القطاع العام الذين يفقدون وظائفهم، قد لا يكون ممكن التحقيق من الناحية المالية. وقد يعمل الاصلاح التدريجي، الذي يتم فيه تقديم أقل التعويضات كلفة في كل مرحلة، على تعزيز توافق الآراء بشأن عملية الاصلاح واستدامتها بتكاليف محتملة.

١١٧ - وينبغي ألا تعتمد برامج التقشف لخفض العجز المالي على تقليص استثمارات القطاع العام، بل ينبغي أن تحاول، بدلا من ذلك، خفض الانفاق الحكومي على الاستهلاك وتشجيع الوفورات في التكلفة في القطاع العام. ويتعين إيلاء السياسات التي ترمي إلى الحد من التهرب من دفع الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية أولوية عالية.

١١٨ - وتصبح العملية السياسية لوضع سياسات إنمائية سليمة طويلة الأجل والحفاظ عليها ناجحة جدا عندما يكون لدى الحكومة موقف تشريعي قوي، وقيادة بصيرة، وفريق متحد بشأن السياسة الاقتصادية. ولا يبدو أن الدول المتسلطة أكثر نجاحا من غيرها، ولكن هناك دليل على فوائد الاستراتيجية المبدئية التي تعمل من القمة إلى القاعدة يليها بناء توافق في الآراء.

٢ - خفض تقلبات التدفقات المالية

١١٩ - أدت السهولة المتزايدة التي يتنقل بها رأس المال حول العالم، نتيجة للتغيرات في السياسات وللتطورات التكنولوجية، إلى زيادة تقلبات أسعار الفائدة والصرف والتدفقات المالية. ولذلك فإن الوصول إلى رأس المال الخارجي للاستثمار مع تجنب الاضطراب الناجم عن وجود تدفقات مالية متقلبة، يطرح تحديات جديدة أمام صانعي السياسات، ولا سيما في البلدان الصغيرة ذات المؤسسات المالية الضعيفة.

١٢٠ - ويسود الاعتقاد بأن الاستثمارات الإنمائية الأجنبية أقل تقلبا من استثمارات الحافظة وبالتالي تمثل مخاطر أقل لحدوث اضطراب مالي.

١٢١ - وتميل الحافظة وتدفقات رأس المال القصيرة الأجل الأخرى، التي تتأثر بالتغيرات في توقعات المكاسب القصيرة الأجل، إلى أن تكون متقلبة بطبيعتها، ويرجح أن ينجم عنها بصورة خاصة آثار مزعزعة للاستقرار. وقد تؤدي هذه التدفقات المتقلبة إلى تقلبات في أسعار الصرف تثبط الاستثمار في إنتاج الصادرات، وتخلق صعوبات في إدارة الدين الخارجي.

١٢٢ - ومع تزايد التقلبات في أسعار الفوائد والصرف يحتاج المستثمرون والمديرون إلى الوقاية من المخاطر عن طريق اللجوء إلى صكوك مالية أكثر تعقيدا، بما في ذلك الاستثمارات التكهنية. بيد أن هذا قد يعرض النظام بأسره للمجازفة إلا إذا وجدت أنظمة حصيفة وفعالة.

١٢٣ - ولا تشكل التدفقات المالية المتقلبة تهديدات لقدرة المؤسسات المالية الوطنية، سواء كانت عامة أو خاصة، على الوفاء بالديون فحسب بل إنها قد تؤدي إلى زعزعة النظام المالي الدولي، نظرا لطبيعة أسواق رأس المال العالمية المتكاملة بشكل متزايد.

١٢٤ - ومن المستصوب فرض ضوابط وطنية على تدفقات رأس المال لخفض تقلباتها، رغم عدم سهولة تحقيق ذلك أو الحفاظ عليه، ولا سيما داخل الأسواق المالية الدولية المتحررة. ويمكن أن تكون تدابير الضوابط الموضوعة بشكل مناسب فعالة في الأجل القصير، ولكنها تفقد فعاليتها عندما توجد السبل لإحباطها. ويتعين على واضعي الأنظمة أن يضعوا أنظمة ابتكارية جديدة باستمرار لمقابلة الابتكارات التي ينتهجها المستثمرون لتجنب هذه الضوابط. وبالنسبة لتدفقات رأس المال إلى الخارج فإن المحاولات المبذولة لضبطها غير فعالة بصورة عامة.

١٢٥ - واستطاع بعض بلدان أمريكا اللاتينية أن تقلص بنجاح تدفقات رأس المال إلى الداخل عن طريق تدابير مثل الطلب بوضع ودائع في حسابات بلا فائدة مصرفية، وتنظيم الأنشطة المصرفية وفرض الضريبة على تدفقات الأموال "الساخنة" ومن شأن فرض ضريبة من نوع توبين على معاملات الصرف، بمعدل بسيط، مثل ٠,٠٥ في المائة، أن يساعد أيضا على تحقيق هذا الغرض.

١٢٦ - وتعد تقلبات تدفقات رأس المال في آسيا متدنية نسبيا بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك انتشار الاستثمارات الإنمائية الأجنبية في تدفقات رأس المال، وقوة الاقتصادات وجاذبيتها بالنسبة للمستثمرين للأجل الطويل، وتوفر معلومات أفضل لدى المستثمرين، والأثر المثبت للقاعدة الواسعة للمدخرات المحلية. أما أمريكا اللاتينية فتعتمد إلى حد كبير على تدفقات قصيرة الأجل أكثر تقلبا، كما أن الحكومات بطيئة في تعديل سياساتها لتتكيف مع الظروف الدولية والمحلية المتغيرة.

١٢٧ - وأفضل طريقة للقيام بضبط الودائع المصرفية القصيرة الأجل من العملة الأجنبية، المتقلبة بوجه خاص، هي عن طريق الضوابط المصرفية والإشراف المصرفي وليس عن طريق الضوابط المباشرة لرأس المال.

١٢٨ - ويسهم تنوع أسواق رأس المال، بما في ذلك التدفقات المتزايدة بين البلدان النامية، في استقرار تدفقات رأس المال.

١٢٩ - كما يمكن لتطور الترتيبات الإقليمية التي تفضي إلى تقوية أسواق رأس المال فيها، أن تساعد على خفض تقلبات سعر الصرف وتيسير التجارة والاستثمار الدوليين.

٣ - التتابع المناسب للسياسات

١٣٠ - يمكن لتحرير التجارة وأسواق رأس المال الإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في جميع البلدان على الأجل الطويل. غير أن التحرير والتدامج العالمي، يؤديان في الأجل القصير والمتوسط، إلى خلق مشاكل صعبة من حيث التوقيت، والسرعة، والتتابع، والمدى تتصل بمشاكل تحقيق توزيع منصف ومقبول سياسيا للمنافع وتقليل الاختلالات القصيرة الأجل.

١٣١ - ويستند كثير من النقد الموجه للاصلاح إلى توقعات غير واقعية لمنافع اجتماعية قصيرة الأجل يروجها في الغالب أنصار الاصلاح. وينبغي أن ندرك أن الاصلاح هو استراتيجية إنمائية طويلة الأجل قد تتطلب عقدا من الزمان أو أكثر من الاستثمار المالي وبناء المؤسسات قبل أن يلمس الناس تحسينات كبيرة في دخولهم ومستوى معيشتهم. ومن المهم المحافظة على الخدمات الاجتماعية الأساسية خلال هذه الفترة.

١٣٢ - وخلافا للرأي القائل بأن تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي شرط مسبق لتعديل الاقتصاد الجزئي أو القطاعي، يمكن في الغالب القيام بالاثنين معا في الوقت نفسه. وقد قام عدد من البلدان، ولا سيما الصين، بتحرير السوق بنجاح قبل اتخاذ تدابير لتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي. كما قام بعض بلدان أوروبا الشرقية بنجاح بإصلاحات هيكلية وأعادوا توليد النمو الاقتصادي بمعدلات سنوية للتضخم تصل في ارتفاعها إلى ٥٠ في المائة.

١٣٣ - وتستخدم تجربة اقتصادات شرق آسيا ذات النمو المرتفع لتبرير الضغوط لممارسة التحرير الاقتصادي في مناطق أخرى. غير أنه تم تحرير اقتصادات شرق آسيا بصورة تدريجية وانتقائية، في حين أن معظم البلدان في مناطق أخرى تعرضت لضغوط لتحرير اقتصاداتها بسرعة أكبر وعمومية أكثر. وفضلا عن ذلك، تيسر التعديل التدريجي لبلدان شرق آسيا بتوافر شروط مبدئية مواتية.

١٣٤ - وبدأت الصين عملية تحرير اقتصادها بإصلاح زراعي سريع، وشرعت في وقت لاحق وتدريجيا في إصلاح صناعي، ولا سيما في الصناعات الكبيرة التابعة للدولة. وقلل إصلاح الصناعات التابعة للدولة بصورة أبطأ من الآثار الاجتماعية السلبية، وخاصة لأن كثيرا من الصناعات الكبيرة التي تملكها الدولة توفر التعليم والرعاية الصحية والسكن والخدمات الاجتماعية الأخرى لموظفيها وعائلاتهم، كما أن الإصلاح التدريجي للقطاع الصناعي يساعد الصين على إدخال تدابير تجريبية للإصلاح على نطاق صغير ثم تطبيق التدابير الناجحة على نطاق أوسع.

١٣٥ - وعلى نحو ما تظهره حالة الصين فإن الإصلاح التدريجي والانتقائي يساعد على استخدام النجاح في بعض المجالات، على سبيل المثال، في التحرير الزراعي والتطوير التدريجي للمشروعات الخاصة، لتوفير الدعم لعملية الإصلاح في قطاعات أخرى، مثل الصناعات التابعة للدولة.

١٣٦ - والدليل على التتابع المناسب للتحرير الاقتصادي غامض نوعا ما، ولكن هناك توافقا متزايدا في الآراء بأن عملية التحرير الاقتصادي كانت ناجحة جدا عندما كانت الأطر التنظيمية توضع في مكانها قبل التحرير الاقتصادي، وعندما سمحت المؤسسات المالية بالأصول غير العاملة قبل التحرير المالي.

١٣٧ - وهناك توافق متزايد في الآراء أيضا بأنه ينبغي تحرير تحركات رأس المال الطويلة الأجل قبل التعامل التجاري. كما ينبغي القيام بتحرير التجارة تدريجيا بما يسمح بالتكيف للمشاريع، التي لها من حيث الإمكانية، وليس من حيث الواقع، قابلية البقاء، في حين يتم تيسير اتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر إغلاق المشروعات التي ليست لها قابلية البقاء. وينبغي أن يكون تحرير التحركات القصيرة الأجل لرأس المال آخر خطوة في هذه العملية.

١٣٨ - ولم تواجه اقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق، وإلى درجة أقل اقتصادات أوروبا الشرقية الأخرى، ظروفا اقتصادية متدهورة فحسب بل واجهت أيضا انهيار نظامها التجاري الإقليمي، وما نجم عنه من تشويه كبير للأسعار. وكان عليها أن تعيد بناء نظمها السياسية والاقتصادية بناء كاملا، ولهذا كانت حالتها تختلف كثيرا عن حالات البلدان النامية.

١٣٩ - وليس هناك اتفاق شامل بشأن فوائد وأضرار "المعالجة بالصدمة" مقابل الطريقة التدريجية. وتعتمد المزايا النسبية للنهجين على الظروف المحددة للبلد، وترى اللجنة أنه ينبغي تحديد سرعة الإصلاح بقدرة كل نظام سياسي واقتصادي على التعديل بطريقة تحفظ التماسك الاجتماعي. ويمكن للاصلاحات التي تولد زعزعة اجتماعية واقتصادية أن تتضرر أو تنتكس بسهولة. وقد يكون ثمن السياسات غير المثابرة، التي تزيد من عدم اليقين، أعلى من الخسائر في الفعالية الناجمة عن إصلاحات أبطأ نسبيا في سيرها.

٤ - إنشاء أطر تنظيمية وإنفاذها

١٤٠ - تولد عولمة الاقتصاد ضغوطا وحوافز للبلدان النامية لتحرير اقتصاداتها وإزالة الضوابط عنها، مما يفضي إلى دخول عناصر فاعلة جديدة عن طريق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة إلى الداخل. وينبغي على الحكومات، لكي توفر البيئة التي تستطيع فيها هذه الفعاليات العمل بنشاط، أن تضع وتنفذ أطرا تنظيمية تحدد نطاق أنشطة المشاريع الوطنية والأجنبية. وينبغي للأطر التنظيمية، بصورة خاصة، أن تتناول مسائل حاسمة مثل حقوق الملكية، ودخول السوق والسياسات التنافسية وتلك المتعلقة بالعمليات الموجهة إلى الداخل وإلى الخارج.

١٤١ - وفي البلدان الاشتراكية السابقة تواجه الجهود المبذولة للتحويل السريع للمؤسسات التي تملكها الدولة إلى الملكية الخاصة، وتشجيع أصحاب المشاريع الخاصة والاستثمارات الجنبية المباشرة، قيودا بسبب عدم وجود نظام قانوني ينطبق على المشاريع الخاصة. وتشمل هذه العقبات قوانين قديمة تحظر كثيرا من أنشطة المشاريع الخاصة، ومحاكم غير فعالة ترفع تكاليف تسوية المنازعات، وعدم وجود قوانين واضحة تتصل بالأنشطة التجارية الأساسية، وعدم وجود إنفاذ فعال للأحكام القضائية. ويعد وضع نظام قانوني

لتيسير المشاريع الخاصة أمرا حاسما لتعزيز النمو الاقتصادي بعد الخصخصة. وفي حين يبدو أنه من المستصوب أن يسبق الإصلاح القانوني الخصخصة، فإن الضغوط السياسية الفعالة لإجراء إصلاح قانوني وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية لا تظهر إلا بعد الخصخصة. وعندئذ يمكن للنظام القانوني أن ينشأ ويتطور لتلبية الاحتياجات العامة والخاصة لدى ظهورها وتطورها في السياق الاقتصادي والاجتماعي الخاص.

جيم - تعزيز التماسك الاجتماعي

١ - تخفيف الفقر وتحسين الإنصاف

١٤٢ - يمثل تخفيف الفقر أولوية عليا لأسباب أخلاقية ولتعزيز التنمية والتكامل الاجتماعي كذلك. وتخفيض عدم المساواة يمكن أن يعزز أيضا الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويسهل عملية الإصلاح الاقتصادي.

١٤٣ - ولأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد إلى حد كبير على الضرائب التجارية لتحصيل الإيرادات العامة فإن تحرير التجارة من أجل الإنفاق الاجتماعي سيؤثر على الإيرادات العامة إما بالسلب أو الإيجاب، رهنا بهيكل التعريفة وطبيعة الواردات والصادرات. وتميل البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات القائمة على إنتاج الكفاف والمنتجات الأولية، إلى أن تكون الأكثر اعتمادا على الضرائب التجارية. وفي ظل هذه الأحوال، قد يتطلب تخفيض التعريفة وضرائب الصادرات إصلاحات مالية أخرى مدرة للدخل لمنع تدهور الخدمات الاجتماعية.

١٤٤ - ومع ازدياد ضيق إمكانيات الإنفاق لتغطية العجز، والتعريفة المدرة للإيرادات، وتزايد الضرائب، وتقديم الإعانات للوفاء بالاحتياجات الأساسية للفئات والأسر المعيشية المنخفضة الدخل في ظل اتجاهات السياسة الراهنة، يجب وضع أدوات سياسة جديدة لتسهيل تحقيق الأهداف الاجتماعية.

١٤٥ - وفي معظم البلدان النامية، يمكن زيادة الإيرادات من خلال تحصيل أفضل للضرائب غير التجارية، بدون زيادة المعدلات الضريبية. وفي بعض البلدان، يكون التحول من القيود الحصصية المفروضة على الواردات إلى التعريفة هو الخطوة الأولى في زيادة الإيرادات مع الحفاظ على الدرجة اللازمة من الحماية اللازمة للمنتجين المحليين.

١٤٦ - وبالنظر إلى أن معظم الإعانات، حتى ولو كانت، إسميا، لصالح الفقراء، تفيد، بشكل غير متناسب، الأسر المعيشية المتوسطة والمرتفعة الدخل، فيمكن إعادة توزيع الوفورات الناجمة عن تخفيض أو إلغاء هذه المعونات وتحصيصها على الخدمات الاجتماعية من أجل أولئك الذين يعيشون في فقر أو على الإعانات المستهدفة للاحتياجات الأساسية. وبالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل، فإن المساعدة الدولية لازمة للخدمات الاجتماعية وغيرها من برامج تخفيف الفقر.

١٤٧ - وهناك توافق آراء عام بأن معدلات النمو الأكثر ارتفاعا شرط هام لتخفيف الفقر في البلدان النامية. وبصفة عامة كان النهج الأكثر فعالية في تعزيز النمو وتخفيف الفقر هو النهج المتكامل، الذي يجمع بين استقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي، إلى جانب النفقات العامة المناسبة في القطاعات الاجتماعية، وآليات ترقية المهارات والقدرات المؤسسية، وسياسات الحماية الاجتماعية.

١٤٨ - والتكوين القطاعي للنمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن تحقيق معدلات نمو أعلى في تخفيف الفقر. أما القطاعات التي تشكل موارد رئيسية للعمالة والدخل للفقراء، التي تشمل الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات المكثفة العمالة، فتوفر الأساس الأكثر فعالية للنمو الملطف الذي يخفف حدة الفقر وينبغي دعمه من خلال سياسات معينة وبرامج استثمارية. ومع تطور البلد اقتصاديا واجتماعيا، يمكن للاقتصاد غير الرسمي، الذي يوفر نسبة كبيرة من سبل الرزق في معظم البلدان النامية، أن يندمج تدريجيا في الاقتصاد الرسمي.

١٤٩ - وينبغي للبلدان التي يتسبب فيها الفقر الريفي والتفاوتات الواسعة بين الحضر والريف في تحضر سريع أن تبني هيكلا ريفيا، وأن تزيل مركزية الخدمات الاجتماعية وصنع القرار وتحيل هذه الخدمات إلى السلطات المحلية الريفية، وتشجع المؤسسات الريفية من خلال التوسع في تقديم الائتمانات الريفية والمساعدة التقنية، وتعزز الإنتاجية الزراعية. والحوافز الخاصة في الاستثمار في المناطق الريفية قد تساعد أيضا في جعل التنمية الحضرية أكثر قابلية للإدارة وتخفض من التدهور البيئي الحضري والريفي.

١٥٠ - وتخفيف الفقر لا يتطلب فقط تقديم السلع والخدمات إلى أولئك الذين يعيشون في فقر، وإنما يتطلب أيضا تحسين فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية ورأس المال المتراكم، بما في ذلك رأس المال البشري (التعليم، الصحة)، ورأس المال النقدي (الائتمانات الصغرى)، ورأس المال المادي (التكنولوجيا المناسبة) والموارد الطبيعية (الأرض، والمياه والطاقة). وتعد مشاركة أولئك الذين يعيشون في فقر في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وفي الحياة الاقتصادية مسألة لا غنى عنها لتحقيق إسهامهم الكامل في التنمية.

٢ - تعزيز العمالة من خلال السياسات السوقية العمالية النشطة

١٥١ - في معظم البلدان النامية، ينبغي أن تكون أولويات تعزيز العمالة هي النمو الواسع القاعدة الذي يؤكد على الانتاج الكثيف العمالة، مقترنا بتنمية الموارد البشرية. وينبغي أن تنظم الحكومات أيضا أحوال العمل إلى أقصى قدر ممكن لتعزيز صحة العمال وسلامتهم، ومنع عمل الأطفال وغيره من ضروب الاستغلال للعمالة، وحماية البيئة. ومع نمو الاقتصاد وارتفاع مستويات المعيشة، يمكن تعزيز أحوال العمل، وتنمية أو توسيع برامج الضمان الاجتماعي القائمة على العمالة.

١٥٢ - وقد أوصي كثيرا بإنهاء التحكيم الإداري في أسواق العمل لزيادة العمالة وذلك كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي وهذا الإنهاء في بعض الأحيان ظل يشكل جزءا من الشروط التي صحبت برامج التكيف.

بيد أن إنهاء التحكم الإداري الواسع النطاق في سوق العمل وسيادة النظرة الحكيمة بين أرباب العمل فيما يتعلق بأحوال العمل لا ينبغي أن يكونا الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاح. وينبغي أن تقوم الحقوق والمسؤوليات في أماكن العمل على أساس اتفاقات متفاوض عليها بشأن درجة المرونة العمالية المهيأة على أفضل ما يكون لزيادة الإنتاجية في المدى الطويل. وبصفة خاصة، توجد مقايضة هامة بين حرية الاستغناء عن العمال بسرعة عندما تتغير الحالة الاقتصادية وحافز تدريب العمال لتحسين مهاراتهم وإنتاجيتهم العمالية. وتميل الاقتصادات التي تتضمن مشاورات أكثر للعمال وحماية أفضل لهم من الاستغناء عنهم إلى أن تنفق أكثر على تنمية الموارد البشرية وتحقيق إنتاجية أعلى من المتوسط. ولا يزيد فرص العمل دائما إنهاء التحكم الإداري وتخفيضات الأجور؛ وكثيرا ما تشكل سياسات أخرى، من بينها سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد القطاعي، أهم العوامل في تحديد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

١٥٣ - وينبغي للسياسات التعليمية وبرامج التدريب وإعادة التدريب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسات سوق العمل. ويتطلب التكيف الهيكلي لسوق العمل نظاما تعليميا مرنا ومفتوحا لا يوفر فقط المهارات والمعرفة، وإنما يأخذ أيضا في الاعتبار الاحتياجات المقبلة لهيكل الاقتصاد المتطور.

١٥٤ - والحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم هامة بوجه خاص عندما تمر أنماط العمالة بتغييرات هيكلية. وعندما تزداد قابلية العامل للحركة، قد تكون هناك حاجة إلى أحكام جديدة من أجل "إمكانية تحمل" التأمين الصحي والمعاشات بين أرباب العمل أو لتتولى الدولة المسؤولية على نطاق أوسع في هذه المجالات. ولتخفيض أثر البطالة، تميل محفزات العمالة إلى أن تكون أقل تكلفة من استحقاقات البطالة، فضلا عن كونها أدوات فعالة لخلق المهارات مع الآثار الإنمائية الإيجابية الطويلة الأجل. وقد وفرت معايير الحد الأدنى للأجور قدرا من الحماية للعمال في بعض الحالات بدون أن تزيد من البطالة إلى حد كبير. إلا أنها ليست ذات فعالية عندما يكون هناك قطاع غير رسمي كبير لا يمكن فيه تنفيذ المعايير.

١٥٥ - وقد ثبت أن العمالة في الأشغال العامة ذات المرتبات الأدنى أو الأقل من الأدنى تدبير فعال في بعض البلدان النامية لزيادة العمالة وتخفيف الفقر. وفي البلدان الأكثر تقدما، ثبت أن الإعانات وغيرها من الحوافز الهادفة إلى إيجاد الأعمال عامل فعال في زيادة العمالة.

١٥٦ - وكثيرا ما اشتملت برامج لمعالجة بطالة سببتها الإصلاحات على مشاريع لإعادة تدريب العمال لزيادة مهاراتهم وتسهيل نقل العمال الزائدين إلى أعمال أخرى في القطاع العام أو الخاص أو في أعمال ذاتية. بيد أن برامج المهارات والتدريب على الإدارة هذه كثيرا ما أخفقت في تحقيق أهدافها لأنها ليست داخلة في نسيج برامج التدريب والإدارة الموجودة وتسعى إلى إعادة تدريب العمال في وقت قصير للغاية. وقد كانت البرامج، التي تقدم الائتمان أو وثائق الضمان التي تسمح للعمال بالاختيار بين الائتمان أو التسجيل في برامج التدريب الموجودة، أكثر نجاحا.

٣ - برامج الحماية الاجتماعية

١٥٧ - على الرغم من أن العولمة زادت من الضغط على التقشف المالي ولإجراء تخفيضات في الإنفاق العام، أصبحت تنمية الموارد البشرية أهم في ضمان التنافس الاقتصادي. وقد حققت بعض البلدان النامية نجاحا كبيرا في تخفيف الفقر من خلال نمو اقتصادي واسع النطاق يستند إلى تنمية الموارد البشرية والإنتاج للأسواق الدولية. ومن المحتمل أن يكون لتخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية آثار ضارة على النمو وعلى التدفقات الرأسمالية في الأجلين المتوسط والطويل.

١٥٨ - وعلاوة على ذلك، تستحق تنمية الموارد البشرية، ولا سيما من خلال التعليم والرعاية الصحية، أولوية عليا نظرا لأنها تخفف الفقر، وتحسن مركز المرأة والطفل، وتخفض من الفروق في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة، وترفع إنتاجية المؤسسات والتنافس فيما بينها، وتحسن الإدارة العامة.

١٥٩ - وعلى الرغم من أن الحفاظ على نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي خلال الإصلاح الاقتصادي سيكون أمرا مثاليا، فقد لا يكون ذلك متيسرا في اقتصاد متدهور. وينبغي أن يكون الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي هو الشرط الأدنى. وفي بعض البلدان، تمت إعادة توزيع الميزانيات العسكرية وتحصيصها للبرامج الاجتماعية لهذا الغرض. ولسوء الحظ، ظل الإنفاق العسكري على ما هو عليه أو زاد حتى على حساب الإنفاق الاجتماعي في كثير من البلدان الأخرى. وفعالية الإنفاق الاجتماعي أو نوعيته مسألة لا تقل في أهميتها عن مقدار المبلغ المنفق، ويمكن الحفاظ على الخدمات الاجتماعية أو توسيعها من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام.

١٦٠ - وقد يتطلب الحفاظ على الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء خلال الإصلاح الاقتصادي تحمل الفئات المتوسطة الدخل لتقاسم التكاليف وسداد الأغنياء لكامل التكاليف، على نحو ما حدث في الصين على أساس تجريبي. وينبغي الاعتراف بأن الخدمات الاجتماعية المجانية إسميا يمكن أن تكون غالية الثمن، أو لا يمكن للأسر المنخفضة الدخل سدادها. ففي مجال التعليم، بوجه خاص، تمثل تكلفة الكتب وسواها من المواد التعليمية وفقدان الدخل أو إنتاج الأسرة نتيجة لإرسال الأطفال إلى المدارس تكلفة اقتصادية ضخمة للأسر المنخفضة الدخل.

١٦١ - وكثيرا ما قامت وحدات مؤسسية تقع خارج الهياكل الحكومية القائمة بإدارة برامج الحماية الاجتماعية، التي وضعت لمعالجة المشاكل الناشئة من عملية الإصلاح، ومن خلال جداول مرتبات أعلى وبتمويل خارجي في كثير من الأحيان. وهذا النهج قد يتجنب التدخل السياسي، بيد أن البرامج كثيرا ما انتهت قبل استكمال عملية الإصلاح، بسبب نقص التمويل المستمر. وعندما تأخذ برامج وضعت حديثا موارد من الضمان الاجتماعي، ومن البرامج التدريبية وسواها من البرامج الاجتماعية، فقد تكون النتيجة النهائية هي تخفيض الحماية الاجتماعية العامة. لذا فمن المهم وضع برامج حماية اجتماعية تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية وليست جزءا من برامج الإصلاح التي توضع بعجالة في بعض الأحيان. وتوسيع البرامج الاجتماعية القائمة، مثل الأشغال العامة أو استحقاقات الضمان الاجتماعي، مسألة أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء من وضع برامج جديدة.

١٦٢ - وكانت هناك أمثلة ناجحة ضئيلة، على فرض وجودها أصلا، لبرامج الحماية الاجتماعية الفعالة في أفريقيا، بسبب نقص التمويل إلى حد كبير. وفي أماكن أخرى، كالفلبين، نجحت مشاريع الغذاء مقابل العمل ومشاريع الأشغال العامة ذات الأجور الدنيا أو الأقل من الدنيا في تخفيف الأثر الاجتماعي للإصلاح.

دال - حماية البيئات الطبيعية والثقافية

١ - السياسات البيئية

١٦٣ - لا بد أن يكون للبلدان النامية سياسات بيئية وطنية مناسبة لحماية بيئاتها وضمان مواردها الطبيعية إزاء الاستغلال المبدد غير الرشيد. ولا بد للخطط الإنمائية من إيلاء اهتمام خاص لمسائل البيئة، بما في ذلك استصلاح البيئات المتدهورة، كما لا بد لها من تحديد المسائل البيئية الناشئة ومعالجتها قبل أن تصبح حرجة. والاستراتيجية التوقعية المتمثلة في الحيلولة دون التدهور البيئي قبل حدوثه هي أكثر كفاءة وأقل كلفة من استصلاح البيئات المتدهورة. ولا بد للسياسات الوطنية من اعتماد مبدأ، "المـُلوِّث يدفع"، كي يدرك المستثمرون والشركات عبر الوطنية أنهم سيكونون مسؤولين عن عواقب أنشطتهم.

١٦٤ - ولا بد من دعم وضع معايير بيئية وطنية وتنفيذها على الصعيدين الإقليمي والدولي - - مثلا عن طريق معايير ومبادئ توجيهية دولية مثل بروتوكول مونتريال و14000 ISO. ويمكن أيضا لترتيبات وشبكات التجارة الإقليمية أن تقدم الآلية لرصد المعايير البيئية وإعمالها.

٢ - حماية الثقافات الوطنية والمحلية

١٦٥ - أعرب كثيرون في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء عن قلقهم بشأن الآثار الضارة لبعض البرامج التليفزيونية والأفلام على الشباب، كما اتـُخذت تدابير في بعض البلدان، منها فرنسا والولايات المتحدة، لمعالجة هذه المسألة. ولا بد لحكومات البلدان النامية من اتخاذ مثل هذه التدابير، بمساعدة من المجتمع الدولي، لحماية قيمها الحضارية.

هاء - تعزيز الحكم والمشاركة

١٦٦ - تتوقف القدرة على المنافسة اقتصاديا في إطار العـَولمة بشكل أساسي على الإصلاح المؤسسي بقصد خفض تكاليف عمليات الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الزيادة العامة في الإنتاجية.

١٦٧ - وتدعو الحاجة الى إيجاد شراكة جديدة بين الحكومات والأسواق والمجتمع المدني، تساعد فيها الحكومات على ايجاد الأسواق، وتنظيمها عند الضرورة، كما تستعمل آليات وحوافز من النوع السوقي لترويج المنافسة.

١٦٨ - وفضلا عن الأدوار الأساسية للدولة والأسواق، تتحمل الحكومات المسؤولية في المجالات التي تفشل فيها السوق، في حين يمكن أحيانا استعمال الأسواق لتخفيف وَقْع الفشل الحكومي. وتتوقف الأدوار الأكثر كفاءة وفعالية للدولة والسوق والمجتمع المدني على عوامل اقتصادية واجتماعية وتاريخية وبيئية وحضارية خاصة بكل بلد.

١٦٩ - وبعض البلدان في طور التجربة، مع بعض النجاح، بالنسبة لزيادة دور المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني في مجالات كانت تقليديا من مسؤولية الدولة، مثل الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. وفي بلدان أخرى، فقد تضطلع منظمات المجتمع المحلي، مثل رابطات مستعملي المياه في شيلي، بكفاءة وفعالية ببعض المهام المحلية المتوسطة بين المهام العامة والخاصة، مثل إدارة موارد المياه أو الغابات، وهذه المنظمات مفتوحة بالنسبة لجميع مستعملي المياه في حوض نهر معين.

١٧٠ - وعندما تكون موارد الحكومة المركزية غير كافية لتلبية احتياجات الخدمات العامة والهياكل الأساسية، تستطيع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية القيام بدور هام في جمع الموارد، وتقديم الخدمات وتعزيز الصلات الريفية الحضرية، وحفز الاستثمارات الخاصة، وإعمال السياسات الوطنية. ففي كينيا، مثلا، تدير المجالس البلدية معظم الخدمات العامة الرئيسية كما يقدم العديد من السلطات الريفية خدمات مثل سبل الوصول إلى المزارع، والمياه، والخدمات البيطرية. كما تقدم السلطات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية، خدمات لا يتحمس القطاع الخاص لتقديمها، منها الأسواق والمسالخ وساحات بيع المواشي بالمزاد. ويمكن أيضا للمنظمات غير الحكومية تقديم خدمات، محررة بذلك موارد حكومية ضئيلة لصالح أنشطة أخرى. كما يمكن للسلطات المركزية دعم هذه الجهود بوصفها تكملة لخدمات الدولة.

١٧١ - ولا تستطيع الدولة أداء دورها بفعالية إلا إذا كان موظفوها الإداريون حسني التدريب ومعزولين عن الضغوط السياسية من جانب جماعات المصالح. ويعزى فشل الإصلاح الاقتصادي إلى الفشل في تنفيذ وإدارة السياسات بشكل فعـّال كما يعزى إلى الفشل في وضع السياسات. إذا كان من الجوهري وضع سياسات إصلاح اقتصادي ينفذها ويديرها الموارد المتوافرة من الموظفين أو المؤسسات.

رابعا - السياسات الوطنية بالنسبة للبلدان النامية غير المندمجة في الأسواق العالمية

ألف - بناء الموارد البشرية والهياكل الأساسية

١٧٢ - الكثير من البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نموا - ذات قدرة محدودة على جذب الاستثمارات الأجنبية، باعتبار أن قدرة اقتصادها على الاستيعاب محدودة. فلابد لها من مواصلة جهودها لزيادة الانتاجية المحلية، وإعادة تشكيل اقتصادها وتنويعه، ومنح أولوية أكبر لتطوير هياكلها الأساسية ومواردها البشرية.

١٧٣ - وفي حين أن أقل البلدان نموا لم تجتذب استثمارات أجنبية بوجه عام، فقد نجحت في ذلك بلدان منخفضة الدخل على أساس انخفاض الأجور والارتفاع النسبي في تطوير الموارد البشرية. فالاستثمار في الموارد البشرية وتعزيز قدرة العرض في السلع والخدمات القابلة للترويج التجاري أمران أساسيان بالنسبة لتحقيق الفوائد المحتملة من العولمة في البلدان المنخفضة الدخل.

١٧٤ - وفي حال عدم وجود تحسين في القدرة على الاستيعاب، قد تكون الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية غير مجدية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية، شأنها في ذلك شأن التدفقات المالية الأخرى، قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك في حال عدم استعمالها بشكل فعال لزيادة الاستثمار وإزالة القيود المفروضة على العرض، وإلى الازدياد المفرط في أسعار الصرف، الأمر الذي قد يعيق التنوع الاقتصادي، وخاصة في ظروف تتسم بتحرير التجارة.

باء - سرعة الإصلاح وإعادة التشكيل

١٧٥ - كما لوحظ في الفصل الثالث أعلاه، تتوقف سرعة وتتابع الإصلاح وإعادة التشكيل على الظروف الخاصة بكل بلد.

١٧٦ - فلا بد من موازنة مزايا الإصلاح التدريجي مع تكاليفه، الأمر الذي قد يتضمن عجزا ماليا أو عجزا في الحساب الجاري طويل الأجل أو تخفيضا في النفقات الاجتماعية. لذا ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم، حيث يلزم، بإصلاحات متسارعة وتستمر فيها بنفسها. وينبغي منح الأولوية في معظم البلدان، لبناء القدرات في الإدارة الاقتصادية، والخدمة المدنية الفعالة، والإطار القانوني للعقود، وحقوق الملكية. وهذه كلها شروط مسبقة من أجل التصميم والتنفيذ الفعالين لإصلاحات تدعو اليها الحاجة بشدة في مجالات الميزانية والتجارة والمالية.

١٧٧ - وفي معظم البلدان الافريقية، يظل من الأفضل القيام بعملية التحرير التدريجية بصورة دقيقة، الى جانب إعادة التشكيل والتحسين الصناعي، بدلا من التعرض السريع الشامل لقوى السوق. ومعظم الحكومات الافريقية تحتاج الى تعزيز قدراتها على التدخل بشكل فعال والى توجيه تخصيص الموارد. وينبغي ممارسة هذه القدرات بطريقة شفافة، مع التأكيد على نمو الصادرات دعما للتصنيع، دون إهمال الزراعة. والحاجة تدعو على وجه الخصوص الى إيجاد حوافز للأداء الأفضل ورصده، والى التدريب، والمزيد من عزل الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية.

١٧٨ - ولتجنب الآثار الضارة بالإنتاج الزراعي، لا بد أن يصاحب تخفيض الإعانات أو إلغائها فيما يتعلق بالأسمدة والمبيدات والمياه، في جملة أمور، سياسات تتضمن تحرير أسعار الناتج وتوفير القروض والخدمات الإرشادية، بقصد ترويج محاصيل أعلى قيمة واستعمال المنتجات على النحو الأمثل.

جيم - تعزيز شرعية النظم السياسية الوطنية

١٧٩ - تحسين شرعية الدولة في أعين مواطنيها، عن طريق احترام حقوق الإنسان الأساسية والتمسك بسيادة القانون، وتعزيز المشاركة الشعبية في الشؤون العامة على صعيد الوطن والمجتمع المحلي، هي أمور هامة بحد ذاتها. فعن طريق زيادة الاستقرار السياسي، تفضي هذه الشرعية أيضا الى تعزيز الادخار والاستثمار المحليين والحيلولة دون هروب رؤوس الأموال.

١٨٠ - وفي إقامة العدل بشكل فعال واحترام سيادة القانون تكملة لسياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتحسينات الفعالة في الهياكل الأساسية لجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية التي تعزز النمو. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للاستثمارات الصادرة عن مؤسسات صغيرة في بلدان حديثة التصنيع لا تتمتع بنفوذ سياسي لحماية استثماراتها في بيئة تتغير فيها قواعد اللعبة باستمرار.

١٨١ - ولا بد من إيضاح رؤية إنمائية واقعية تبين لماذا وكيف يستطيع البلد الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ثم نشرها ومناقشتها بين المواطنين تعزيزا لشرعية الدولة وتمكينها من تنفيذ استراتيجية إنمائية "متطلعة نحو الخارج"، وحفز همم المواطنين وكسب الثقة في الخارج. والتزام وطني كهذا قد يكون هاما في جذب المستثمرين المحتملين.

١٨٢ - والحكومة التي تنفذ إصلاحات دون اقتناعها بجدواها ثم تشكو من أن السياسات تفرض عليها من مؤسسات مالية دولية إنما تقوض شرعيتها في الداخل وتبدد مصداقيتها في الخارج فيما يتعلق باستمرارية الإصلاحات. وقد يكون في نهج كهذا مزايا سياسية قصيرة الأجل بيد أنه قد يسبب أضرارا طويلة الأجل لا يمكن إصلاحها إذا ما تعثرت عملية الإصلاح، أو أنه قد يؤدي الى عدم استقرار اجتماعي وعندئذ يتعين عكس اتجاهه.

١٨٣ - ولا بد أيضا من حماية الشرعية السياسية أثناء تنفيذ الإصلاح. إذ أن فقدان الوسائل التقليدية للتنظيم الاقتصادي، مثل الإعانات والتعريفات، وإدخال تعريفات وإعانات جديدة، إنما يغير طرائق العمل السياسية الراسخة، بما في ذلك الأنشطة الساعية الى تحقيق الربع، ويخلق احتمال عدم استقرار ويتطلب تصرفا سياسيا حذرا، مع التركيز على الشفافية ووضوح الرؤية.

دال - زيادة حجم الأسواق الفعالة وإنشاء
شبكات التجارة والاستثمار

١٨٤ - وضع ترتيبات تجارية دولية وإقليمية، وبخاصة مع البلدان النامية الأخرى، إنما يُمكّن البلدان من الاستفادة من الأسواق الفعالة الأكبر حجما ويشكّل شبكات تجارة واستثمار، مما يعزز زيادة إنتاجيتها وتنويع اقتصادها.

١٨٥ - ففي أفريقيا، لم يكن التنويع الاقتصادي والتجارة الإقليمية كافيين لدعم الترتيبات الإقليمية المدفوعة سوقيا. والمطلوب تحويل هيكلي لهذه النظم الاقتصادية بقصد اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز التنويع، وتقديم الأساس للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي حال عدم وجود قوى سوقية من أجل التحويل الإقليمي، لقد تكون الترتيبات الإقليمية التي تسيرها الدولة مفيدة - - في المفاوضات المتعلقة بالوصول الى الأسواق خارج المنطقة، مثلا. كما ينبغي وضع ترتيبات إقليمية في مناطق أخرى على نحو يتجنب الآثار الضارة بالبلدان الإفريقية، وذلك بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها من التدفقات المالية الخارجية حيث يلزم، للتخفيف من المضاعفات السلبية المحتملة.

خامسا - سياسات من أجل البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي

ألف - تعزيز البيئة العالمية المحبذة للتنمية

١٨٦ - في ضوء زيادة أهمية التجارة والاستثمار الدولي باعتبارهما محركين للنمو، يتعين على البلدان المتقدمة النمو توفير الدعم الشامل، بما في ذلك الدعم الاقتصادي الكلي، لجهود البلدان النامية، على نحو ما تم الاتفاق عليه في مختلف الاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمرات القمة التي تعقدها البلدان الصناعية السبع الكبرى.

١ - تعزيز النمو الثابت في الاقتصاد العالمي

١٨٧ - ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعمل على استمرار النمو الاقتصادي الثابت في الداخل وإتاحة المزيد من الفرص للبلدان النامية لتوسيع نطاق صادراتها، بما في ذلك المنتجات المصنوعة من أكثر البلدان النامية تقدما والسلع الأساسية الأولية من أقل البلدان تقدما. وسيميل النمو الاقتصادي العالمي المرتفع على وجه الخصوص إلى تحسين شروط التبادل التجاري بالنسبة لمصدري المواد الأولية واتاحة المزيد من الموارد للمساعدة الإنمائية. وستحتاج معدلات النمو العالمية المرتفعة وتوسيع نطاق التجارة إلى إعادة هيكلة اقتصادية مستمرة من جانب البلدان المتقدمة النمو، على أن تعمل الحكومات على تيسيرها من خلال تدابير ترمي إلى خفض الأثر السلبي على الصناعات "الآخذة في الأفول" بما يتعلق بالعمالة والأجور.

١٨٨ - وعلاوة على ذلك، سيؤدي النمو الاقتصادي السريع في البلدان ذات الدخل المتوسط، الذي تعزز بالعولمة، إلى توسيع الفرص في أقل البلدان نموا، عن طريق توفير أسواق وموارد إضافية لاستثمار رأس المال، وعن طريق جعل أقل البلدان نموا أكثر قابلية للمنافسة في الصناعة القائمة على كثافة العمل.

٢ - تحاشي فرض سياسات غير ملائمة على البلدان النامية

١٨٩ - يتطلب اتباع نهج الاقتصاد المفتوح من أجل التكيف الاقتصادي توسيع الأسواق العالمية لاستيعاب زيادة الصادرات من البلدان المنفذة لبرامج التكيف. غير أن برامج التكيف يجري تصميمها على أساس كل

بلد على حدة، ولا يرتبط مقدار التمويل الدولي المتاح لدعم التكيف بالمبلغ الإجمالي الذي تحتاج اليه البلدان المنفذة لبرامج التكيف. ولدعم برامج التكيف والإصلاح في البلدان النامية، ينبغي أن تخفض البلدان المتقدمة النمو حمايتها للصادرات الزراعية وغيرها من الصادرات من البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تخفف أيضا الضغط على البلدان النامية لزيادة صادرات السلع الأساسية، التي تساهم في إفراط العرض وتدهور الأسعار.

٣ - تحسين التعاون مع البلدان النامية

١٩٠ - تتيح البلدان المتقدمة النمو بصفة عامة للبلدان النامية إمكانية الوصول التفضيلي إلى أسواقها بموجب نظام الأفضليات المعمم ونظم أخرى. غير أنه في معظم الحالات، كانت الأفضليات جزئية وانتقائية فيما يتعلق بتغطية المنتجات وأهلية البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن إلغاء الحصص وخفض التعريفات الذي دعت إليه اتفاقات جولة أوروغواي سيؤدي إلى تآكل قيمة تلك الأفضليات، لا سيما بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو. كما تؤدي المتطلبات الإدارية التي يتعين الوفاء بها للاستفادة من أفضليات نظام الأفضليات المعمم إلى الحد من فعاليتها في تعزيز الصادرات من البلدان النامية. لمساعدة البلدان النامية على توسيع الصادرات والتنويع الاقتصادي، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توفر سبل الوصول إلى جميع المنتجات المعفاة من الجمارك الواردة من أقل البلدان نموا، مع خفض أو إلغاء المتطلبات الإدارية للوصول إليها، وخفض القيود المفروضة بصفة عامة على صادرات البلدان النامية.

١٩١ - وتنص اتفاقات جولة أوروغواي على معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية - لا سيما أقل البلدان نموا - بما في ذلك الإعفاء من التزامات معينة، وفترات انتقالية أكبر، ومزيد من المرونة في الوفاء بالتزامات تحرير التجارة. وتدعو الاتفاقات أيضا إلى اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وتعويضها عن الخسائر التي قد تتكبده من جراء تحرير التجارة العالمية. وينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير لتنفيذ تلك الأحكام. وينبغي أيضا أن تساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإدارية المتصلة بتحرير التجارة وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

١٩٢ - وقد لاحظت اللجنة النتائج المحدودة للمؤتمر الوزاري التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا. وأوصت اللجنة بأن يعالج الاجتماع الرفيع المستوى، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، مسائل التنمية الأوسع نطاقا المتصلة بالتجارة التي تتعلق بأقل البلدان نموا، بما في ذلك القدرة على عرض السلع والخدمات القابلة للمتاجرة، وأن يوافق على التزامات محددة من جانب الشركاء التجاريين لأقل البلدان نموا باتخاذ المزيد من التدابير التي تتيح الوصول إلى الأسواق لصالح تلك الدول.

١٩٣ - وينبغي ألا تستخدم البلدان المتقدمة النمو أساليب سياسية لمنع البلدان ذات الاقتصاد السوقي من الانضمام إلى المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي، مثل منظمة التجارة الدولية، أو من التمتع بمركز الدولة الأكثر رعاية.

باء - زيادة الموارد المالية من أجل التنمية

١ - تعزيز المساعدة الإنمائية

١٩٤ - لا تحظى معظم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، بإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية لرأس المال للوفاء باحتياجاتها من رأس المال الاستثماري. وعلاوة على ذلك، لا تفي التدفقات المحدودة من رأس المال بصفة عامة بأولويات التنمية البشرية لتلك البلدان. والنمو الاقتصادي محدد أيضا بقيود سعر الصرف الأجنبي، وسيكون الاقتراض من الأسواق للوفاء بهذه الحاجة غير مستدام. واستمرار وتوسيع نطاق الموارد المالية الدولية مطلوبان للوفاء بتلك الاحتياجات، ولدعم التكيف الهيكلي، ولتمكين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض من الاستفادة من العولمة وتوليد النمو المستمر.

١٩٥ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية توفير الموارد المالية حتى يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض أن تخفض العجز المالي وبالتالي تتجنب الزيادات في أعباء الديون أو التوسع النقدي غير المستدام.

١٩٦ - ومن المحتمل أن يستفيد عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض لبعض الوقت بقدر ضئيل جدا من الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي التحرير المالي إلى زيادة هروب رأس المال من هذه البلدان ما لم يتم تنفيذ سياسات أخرى لتعزيز الاستثمار المحلي. ويعتبر تنويع اقتصاداتها أمرا أساسيا إذا ما أرادت هذه البلدان الاستفادة من العولمة. وسيتطلب هذا معدلات مستمرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، المقترنة بسياسات تنويع فعالة لفترة كبيرة - ١٠ سنوات على الأقل.

١٩٧ - ولا ينبغي النظر إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي باعتبارهما مجرد بديلين. بل ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز قدرات الصادرات واجتذاب الاستثمار الأجنبي من خلال تطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية التي يمكن أن تجتذب الاستثمار الخاص بغية الإسهام في خفض أوجه الضعف الهيكلي لأقل البلدان نموا.

١٩٨ - وفي أفريقيا على وجه الخصوص، فإن القدرة الاستيعابية للاستثمار محدودة بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك القطاع الكفافي الكبير، والأمية، ونقص التعليم والبنية الأساسية. وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية حيوية بالنسبة للتنوع الاقتصادي، وبالنسبة للتحول من الهياكل غير السوقية إلى الهياكل السوقية، وبالنسبة للاستثمار في تطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وتمكين الأفراد من الاستجابة للحوافز الاقتصادية. وتوفر المساعدة الإنمائية الرسمية تأثيرا "ملطفا" حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه لتلك البلدان أن تستجيب بفعالية لتدفقات رأس المال الخاص وأن تستخدمه.

١٩٩ - وتقوم معدلات النمو المرتفعة الحالية لبعض اقتصادات شرق آسيا جزئيا على أساس المعدلات المرتفعة للمساعدة الإنمائية الرسمية في الستينات، التي استخدمت للاستثمار في تطوير البنية الأساسية

وتنمية الموارد البشرية. وتشير هذه التجربة والأدلة الأخرى إلى أنه من المطلوب ٥ - ١٠ سنوات من النمو في قيمة الصادرات بمعدل ٣ - ٥ في المائة سنويا، على أن تدعم بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لتوفير أساس لتنويع الصادرات، وتنمية الموارد البشرية، والنمو الاقتصادي المستمر. وينبغي الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية على هذا الأساس.

٢٠٠ - ويتعين أن تعمل البلدان المتقدمة النمو، من أجل تحقيق المصلحة المشتركة للمانحين والمتلقين، على استمرار المعدلات القائمة للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف وغير ذلك من التمويل الرسمي للبلدان النامية وتحسين نوعيته بغية الوفاء بصورة أفضل بالطلب المتنامي على البنية الأساسية الاقتصادية الحديثة، والصحة والتعليم، والحماية البيئية وإصلاحات السياسة العامة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنسق سياساتها وبرامجها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بتلافي المنافسة والازدواج غير الضروريين، وينبغي أن تعيد دراسة مساعدتها الإنمائية الرسمية والإجراءات والأجهزة ذات الصلة بغية زيادة تفويض سلطة اتخاذ القرارات لممثليها المقيمين المحليين وجعل قدراتها أصيلة في البلدان المتلقية.

٢٠١ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (باريس، ١٩٩٠)، وافقت البلدان المتقدمة النمو على تخصيص ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. غير أن بضعة مانحين فقط قد أوفوا بهذا الالتزام (بما في ذلك، في عام ١٩٩٥، الدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا)، كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نموا كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو آخذة في الانخفاض. ويطرح الانخفاض مشاكل كبرى بالنسبة لأقل البلدان نموا وبلدان عديدة أخرى ذات دخل منخفض، لا سيما في أفريقيا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتراجع عن اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وتبذل جهودا أكبر للوفاء بالتزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٠٢ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تواصل إعادة توجيه مساعدتها الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا، التي تعتبر فرصها التجارية والاستثمارية محدودة نوعا ما مع دعم تلك الأهداف الجديدة للقطاع الاجتماعي التي وافقت عليها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعها الوزاري في أيار/مايو ١٩٩٦[١]. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الظهور السريع لبلدان نامية متقدمة في آسيا وأمريكا اللاتينية كمانحين جدد، يمكن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمساعدة مالية مقدمة من البلدان المتقدمة النمو.

٢٠٣ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تواصل تقديم مساعدتها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية التحول بسلاسة من بلدان ذات اقتصادات مخططة مركزيا إلى أنظمة ذات وجهة سوقية وبناء القدرات الوطنية لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتعمير والنمو.

٢٠٤ - وينبغي أن تعزز البلدان المتقدمة النمو جهودها الإقليمية ودون الإقليمية لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان المتجاورة والبلدان ذات الفكر المماثل، بما يتسق مع النظام الجديد لمنظمة التجارة العالمية.

٢ - تخفيف عبء الديون

٢٠٥ - في عام ١٩٩٤، طرح نادي باريس للدائنين بديون ثنائية رسمية شروط نابلي لتخفيف عبء الديون، التي تقضي بزيادة خفض خدمة الدين إلى ٦٧ في المائة وتنص، للمرة الأولى، على خفض أصول الديون وأعباء خدمة الديون. وفي عام ١٩٩٥، حصلت ثمانية من أقل البلدان نموا على إعادة جدولة ديونها الثنائية الرسمية في نادي باريس، ولكن بلدان عديدة أخرى ذات دخل منخفض مستمرة في المعاناة من أعباء الديون غير المحتملة.

٢٠٦ - وفي عام ١٩٩٦، أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض (المستفيدة من المؤسسة الانمائية الدولية) التي تتحمل أعباء ديون لا تطاق. وعند النظر فيها على أساس كل حالة على حدة، فإن البلدان ستكون مؤهلة لخفض عبء ديونها، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، إلى مستويات محتملة، بشرط الوفاء بالشروط الأخرى، بما في ذلك خفض عبء الديون من قبل الدائنين الثنائيين الرسميين خارج شروط نابلي ووجود سجل مرض لتنفيذ سياسات التكيف. وينبغي أن تلقى هذه المبادرة التأييد من قبل البلدان المتقدمة النمو وأن تضطلع المؤسسات والبلدان المعنية بتنفيذها بمرونة.

٢٠٧ - ورأت اللجنة أنه من المطلوب بذل المزيد من الجهود لخفض خدمة الديون وأصول الديون لأقل البلدان نموا المثقلة بالديون، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، والسماح بتركيز الموارد في مجال التنمية وتشجيع الوصول إلى الأسواق الدولية لرأس المال.

جيم - تعزيز بيئة عالمية أكثر أمنا وإنصافا

١ - المعايير الدولية ومدونات قواعد السلوك[٢]

٢٠٨ - في حين أن النظم الوطنية للتنظيم والرقابة تعتبر شرطا أساسيا للاستقرار المالي وللتدفقات المستمرة لرأس المال، فإن المعايير الدولية مطلوبة لتشجيع المبادئ والممارسات السليمة ولتجنب المنافسة والتضارب بين البلدان.

٢٠٩ - وهناك حاجة لإرساء مبادئ وممارسات دولية بالنسبة إلى:

(أ) المحاسبة، عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية، أو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

(ب) المدفوعات والتسويات، عن طريق لجنة نظم المدفوعات والتسويات لمديري المصارف المركزية؛

(ج) الإشراف المصرفي، عن طريق لجنة بال المعنية بالإشراف المصرفي؛

(د) إشراف سوق الأوراق المالية، عن طريق المنظمة الدولية لعمولات الأوراق المالية؛

(هـ) إشراف التأمين، عن طريق الرابطة الدولية لمشرفي التأمين؛

(ز) التكتلات المالية، عن طريق التجمعات الإشرافية الثلاثة للمصارف، والأوراق المالية والتأمين.

٢١٠ - وهناك حاجة كذلك إلى مؤسسة توفر توجيها إجماليا لتلك الأنشطة، ورصد تقدمها وفعاليتها، وتحديد الاحتياجات الجديدة للإشراف عند ظهورها. وستكون مؤسسة كهذه مثل منظمة تجارة عالمية بالنسبة إلى التمويل، أي، منظمة عالمية للتمويل. وينبغي أن ترصد أيضا أداء وكالات تقييم الملاءة.

٢١١ - وسيميل قبول تلك المعايير الدولية إلى تقليل تقلب تدفقات رأس المال. وقد تساعد الضرائب أيضا في المعاملات الرأسمالية الدولية القصيرة الأجل. ويمكن فرضها على أساس وطني، بالرغم من تفضيل فرض الضرائب المتناسق على الصعيد الدولي (مثل ضريبة توبين).

٢١٢ - ولم تكن الجهود داخل الأمم المتحدة لوضع مدونة قواعد سلوك للأنشطة عبر الوطنية للشركات ناجحة. ويمكن أن تجد المناقشات التي تجري حاليا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مدونة قواعد السلوك فرصة أكبر في النجاح بسبب التجانس النسبي لبلدان المنظمة. وهناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاعتبار لهذه المسألة داخل الأمم المتحدة، وذلك في ضوء الأعمال التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢ - تنافس السياسات والمعايير البيئية

٢١٣ - يعتبر تنافس السياسات الذي ينطوي على تقويض الظروف الاجتماعية، وتخفيض قيمة العملة التنافسي، الذي يقلل التنظيم المالي إلى أدنى حد أو يزيد تخفيف الضريبة إلى أقصى حد أمرا غير مستصوب. وهناك حاجة لوضع ورصد مدونات دولية لقواعد السلوك تساعد على منع مثل ذلك التنافس بواسطة الوكالات المتعددة الأطراف.

٢١٤ - وتحتاج استراتيجيات الاستثمار السليمة بيئيا إلى إطار واسع من الدعم الدولي إذا ما أريد لها أن تنتعش. إن مجموعة من معايير الأساس الدولية ينبغي أن تكون واحدة من أهم العناصر في ذلك الإطار. وسوف تحتاج فعالية تلك المعايير أن تفي بثلاثة معايير أساسية ذاتية: فهي ينبغي أن تكون "حدودا دنيا"

أكثر من كونها "حدودا عليا" أي أنها يجب أن تمنع الحركة نزولا وليس الحركة صعودا؛ وينبغي أن تكون على مستوى عال بما فيه الكفاية لكي تمارس تأثيرا فعليا بدلا من أن تكون على مستوى الجامع المشترك الأدنى؛ ويجب تطويرها عن طريق عملية مفتوحة وشاملة تبني لها توافقا قويا بين الآراء.

٢١٥ - وقد أقيمت نظم ومعايير للإدارة البيئية على أساس وطني وإقليمي (في أوروبا، على سبيل المثال) لوضع قواعد ينبغي أن تلتزم بها قطاعات الصناعة وغيرها من القطاعات. غير أن صياغة وتطبيق نظام دولي للإدارة البيئية (مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠٠) برهن على أنه أكثر صعوبة. فقد كانت نقطة الضعف الرئيسية لعملية المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس هو قاعدتها الضيقة نسبيا؛ فالصناعة كانت عنصرا فعالا نشطا منذ بداية العملية، ولكن البلدان النامية والمجموعات البيئية لم تشارك بالكامل.

٢١٦ - وتعتبر مفاوضات التجارة الدولية والاستثمار محفلا هاما آخر للمناقشات بشأن المعايير البيئية في الأسواق العالمية. وقد يحقق التقدم هنا مردودا هائلا، ولكن ثبتت صعوبة إدراج الشواغل البيئية في هذه المفاوضات؛ فمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل المثال تقوم بالتفاوض بشأن اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار يراد منها تقليل العقبات أمام تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن نذرا يسيرا من الاهتمام قد منح حتى الآن للآثار البيئية الناجمة عن الاتفاقية. ويتضمن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومبادئ الاستثمار غير الملزمة لبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي أحكاما بيئية تحتاج إلى تعزيز.

٢١٧ - ولهذا فإن وضع مدونات دولية لقواعد السلوك البيئي وللمعايير البيئية الدولية له أهميته الكبرى في تجنب المنازعات بين البلدان والمناطق. وستكون المدونات مهمة في منع إغراق البلدان النامية بالسلع والمواد والتكنولوجيات الضارة بيئيا، والاستغلال غير المنطقي لمواردها. وينبغي أن تدرس لجنة التنمية المستدامة هذه المسألة.

٣ - تشجيع الترتيبات الإقليمية المفتوحة

٢١٨ - ينبغي أن تتجنب الترتيبات الإقليمية أن تصبح "نوادي مغلقة"؛ بل يجب أن تكون لها قوانين مرنة ومفتوحة لحرية الوصول إلى السوق وتقليل الآثار السلبية المحتملة الناشئة عن العوامل الخارجية بالنسبة للبلدان غير المشاركة. وينبغي أن تكون لديها ترتيبات مؤسسية مرنة، وديمقراطية، وشفافة تستجيب للأحوال المتغيرة عالميا وإقليميا. ويجب أن تكون للأعضاء حرية إقامة تكامل أعمق مع الأعضاء الآخرين، إذا شاؤوا، داخل إطار الترتيبات الإقليمية العامة.

٢١٩ - وينبغي أن تسمح الترتيبات الإقليمية للبلدان المشاركة بالمرونة التي تحتاج إليها للتحرر التدريجي. كما ينبغي أن تتوخى البلدان الحذر عند الدخول في ترتيبات إقليمية تحد من استقلال سياستها. وقد أوضحت التجارب أن الضغط للعمل وفق معايير مشتركة قد دفع بعض البلدان إلى إعادة تشكيل وتحرير اقتصاداتها بسرعة بالغة وصلت إلى حد تقليل النمو الاقتصادي.

دال - تعزيز الحكم العالمي

٢٢٠ - هناك احتمال لوقوع كارثة مالية كبيرة في ظل العولمة الجارية. فعلى الصعيد الدولي، ليس هناك نظام "المقرض الأخير"، بصرف النظر عن الترتيبات الثنائية المخصصة. فالبلدان التي تتبع سياسات حكيمة في ظل رقابة صندوق النقد الدولي أمامها إمكانية الحصول التلقائي المتفق عليه على قروض كبيرة عند وقوع حالة مالية طارئة. وسوف يساعد هذا على تخفيض عدم الاستقرار في الأسواق المالية ويقلل بالتالي التدفقات المتجهة إلى الخارج. ويمكن تقديم هذه القروض من خلال صندوق النقد الدولي/مصرف التسويات الدولية، من التزامات سابقة للبلدان المتقدمة النمو قائمة فعلا بموجب الترتيبات العامة للاقتراض. ولهذا الغرض ينبغي زيادة حجم الترتيبات العامة للاقتراض، وسيكون تخصيص حقوق سحب خاصة مفيدا كذلك في هذا الصدد.

٢٢١ - وأي تنسيق في الوقت الحاضر للسياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي هو نتيجة لاجتماعات مخصصة لبضعة بلدان متقدمة النمو. وتستبعد البلدان النامية من تلك الاجتماعات على الرغم من حقيقة أنها تتأثر كثيرا بأية قرارات تتخذ. وزيادة على ذلك، ليست هناك وسيلة منهجية لضمان إجراء مناقشة جادة رفيعة المستوى للقضايا الهامة التي تحتاج إلى إجراء دولي، مثل تلك التي يناقشها هذا التقرير. وقد تجبر الحالات الطارئة على اتخاذ إجراء، كما حدث في الأزمة المالية المكسيكية، ولكن هناك حاجة إلى أن ينظر الذين يملكون القدرة على اتخاذ إجراءات بالتوصل إلى حلول طويلة الأجل أو إجراءات وقائية.

٢٢٢ - ونعتقد أن هناك فجوة رئيسية في النظام الدولي. ويمكن لمجلس أمن اقتصادي واجتماعي، موازٍ لمجلس الأمن، أن يساعد على إجراء دراسة منهجية لاتخاذ إجراء اقتصادي عالمي، وتعزيز التنسيق الاقتصادي، وبدء اتخاذ تدابير وقائية وسياسات تنظيمية تتزايد الحاجة إليها في الاقتصاد العالمي. وسيضم مجلس من هذا النوع ممثلين للبلدان النامية، على الرغم من أن أقوى العناصر الفاعلة ستحتفظ بالسيطرة فيه، وهذا ضروري إذا ما أريد أن يكون المجلس فعالا.

سادسا - الاستعراض العام لقائمة أقل البلدان نموا

٢٢٣ - طلبت الجمعية العامة، في القرار ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى لجنة التخطيط الإنمائي أن تجري مرة كل ثلاث سنوات استعراضا عاما لقائمة البلدان ذات الدخل المنخفض بهدف تحديد ما بها من بلدان مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أو لرفع اسمها من هذه القائمة، وأن تقدم هذا الاستعراض إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإذ لاحظت الجمعية العامة مع التقدير المعايير الجديدة التي أوصت بها اللجنة في عام ١٩٩١ لتحديد أقل البلدان نموا، طلبت أيضا إلى اللجنة أن تنظر في إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها، وأن تقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢٤ - وبعد أن استعرضت اللجنة قائمة أقل البلدان نموا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، اضطلعت بالاستعراض الذي تقوم به كل ثلاث سنوات في دورتها لعام ١٩٩٧، بما في ذلك النظر في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها.

٢٢٥ - واختتم الاستعراض بتطبيق المؤشرات التي اعتمدتها اللجنة في عام ١٩٩١ (E/1991/32):

(أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط ثلاث سنوات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، بدولار الولايات المتحدة بسعر الصرف الرسمي؛

(ب) المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، ويضم هذا المؤشر العمر المتوقع، واستهلاك الفرد من الوحدات الحرارية، والالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، واتقان القراءة والكتابة؛

(ج) مؤشر التنوع الاقتصادي، ويضم حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة العمالة في الصناعة، ونصيب استهلاك الفرد من الكهرباء، ونسبة تركز الصادرات؛

(د) السكان.

٢٢٦ - ووفقا للإجراءات المرعية، لم تطبّق اللجنة المعايير بصورة ميكانيكية، بل عمدت، لا سيما عندما كان الأمر يتعلق بحالات صعبة وحالات شبه صعبة، الى النظر في اتساق المؤشرات، واتجاهات المؤشرات مع مرور الوقت، والمؤشرات البديلة لدخل الفرد، وغير ذلك من العوامل. ولاحظت اللجنة تباينا في صحة المؤشرات وآنيتها، وأعملت فكرها في تفسير البيانات.

٢٢٧ - وبعد استعراض البيانات المتعلقة بالبلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان أخرى، بالاستناد إلى المعايير، وافقت اللجنة على التوصيات الواردة أدناه. ويرد في الجدول ٢ أدناه موجز للبيانات التي استعرضتها اللجنة.

ألف - القائمة الحالية

٢٢٨ - جرى النظر في البلدان الـ ٤٨ الواردة حاليا في القائمة في إطار المعايير المطبقة لرفع اسمها من القائمة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٨٦٥ دولارا وإما أن يكون المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أكثر من ٥٢ أو مؤشر التنوع الاقتصادي أكثر من ٢٩. ولم تنطبق على ٤٣ من هذه البلدان المعايير المستخدمة لرفع اسمها من القائمة وهي: إثيوبيا، واريتريا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاصو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وكيريباتي، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، وهايتي، واليمن. وتوصي اللجنة بإبقاء هذه البلدان في القائمة.

٢٢٩ - وفيما يلي البلدان الخمسة التي تنطبق عليها معايير رفع اسمها من القائمة: الرأس الأخضر، وساموا، وفانواتو، وملديف، وميانمار:

(أ) انطبقت المعايير على فانواتو عندما أجري استعراض عام ١٩٩٤ وأوصت اللجنة برفع اسمها من القائمة، شريطة أن يستمر انطباق المعايير عليها عند القيام باستعراض عام ١٩٩٧. وبما أن فانواتو تتجاوز بكثير عتبة كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، ويبدو أنها تحافظ على نفس المستوى أو أنها تتحسن فيما يتعلق بالتدابير الثلاثة، توصي اللجنة برفع اسم فانواتو من القائمة فورا؛

(ب) وتتجاوز ملديف الآن العتبة التي يتم بعدها رفع اسم البلد من القائمة، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعيار المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، ومؤشر التنوع الاقتصادي، وقد تحسن وضعها بالنسبة للمعايير الثلاثة كلها. وتوصي اللجنة برفع اسم ملديف من القائمة، شريطة أن تستمر معايير رفع الاسم من القائمة منطبقة عليها عند القيام بالاستعراض القادم في عام ٢٠٠٠، على أساس إجراء تقييم أكثر تفصيلا لحالتها في ذلك الوقت.

(ج) وتتجاوز ساموا الآن العتبة التي يتم بعدها رفع اسم البلد من القائمة فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعيار المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة. وتوصي اللجنة برفع اسم ساموا من القائمة شريطة أن تستمر معايير رفع الاسم من القائمة منطبقة عليها عند القيام بالاستعراض القادم في عام ٢٠٠٠، على أساس إجراء تقييم أكثر تفصيلا لحالتها في ذلك الوقت.

(د) وانطبقت على الرأس الأخضر معايير رفع اسمها من القائمة عندما أجري استعراض عام ١٩٩٤، غير أنه تمت التوصية بإبقاء اسمها في القائمة نظرا لعدم التأكد من صحة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى عدم استقرار سعر الصرف. وبما أن الرأس الأخضر لا يزال يتجاوز العتبة التي يتم بعدها رفع اسم البلد من القائمة فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، وبما أنه يبدو أنه يحافظ على نفس المستوى وأنه يتحسن فيما يتعلق بالتدابير الثلاثة، توصي اللجنة برفع اسم الرأس الأخضر من القائمة شريطة أن تستمر معايير رفع الاسم من القائمة منطبقة عليه عند القيام بالاستعراض القادم في عام ٢٠٠٠، على أساس إجراء تقييم أكثر تفصيلا لحالته في ذلك الوقت؛

(هـ) وبينما يبدو أن معيار رفع اسم البلد من القائمة ينطبق على ميانمار فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعيار المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، ترى اللجنة أن البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي لا تعكس بصورة صحيحة الحالة الاقتصادية في البلد، لأن سعر الصرف الرسمي لا يعبر عن قيمة العملة. ومما يؤيد هذا التفسير البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي المحولة على أساس تعادل القوة الشرائية، والبيانات المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف، وعليه توصي اللجنة بإبقاء ميانمار في القائمة وببذل جهود للحصول على بيانات أفضل لاستخدامها في استعراض عام ٢٠٠٠.

٢٣٠ - أما البلدان غير الواردة في القائمة الحالية لأقل البلدان نموا، فقد تم النظر فيها لإدراج بلدان إضافية في القائمة عن طريق تطبيق المعايير عليها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٧٦٥ دولارا، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أقل من ٤٧، ومؤشر التنوع الاقتصادي أقل من ٢٦، والسكان أقل من ٧٥ مليون.

٢٣١ - انطبقت على بلد واحد وهو الكاميرون، الذي يرد في الوقت الراهن في القائمة، معايير الإدراج في القائمة بسبب الانخفاض الكبير في ناتجه المحلي الإجمالي. ولاحظت اللجنة أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة، جاء نتيجة تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي بنسبة ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤، ولا يعكس انخفاضا نسبيا حقيقيا في الإنتاج. ولاحظت اللجنة أيضا أن المعايير انطبقت على الكاميرون جزئيا بسبب ارتفاع صادراتها من البترول مما أدى الى ظهور مؤشر عال لتركز الصادرات ومن ثم ظهور مؤشر منخفض لتنوع الصادرات. وتوصي اللجنة، بالاستناد إلى هذه الاعتبارات، عدم إضافة الكاميرون إلى قائمة أقل البلدان نموا. وعندما نظرت اللجنة في البيانات المتعلقة بالكاميرون لاحظت أن معايير الإدراج في القائمة تكاد تنطبق على بلدان أخرى، وأن تدهورا معتدلا للحالة في هذه البلدان يمكن أن يجعلها مؤهلة للإدراج في القائمة. وتوصي اللجنة بإيلاء اهتمام خاص بجمع بيانات صحيحة ومستحدثة لهذه البلدان لاستخدامها في استعراض عام ٢٠٠٠.

باء - استعراض المعايير والمنهجية

٢٣٢ - كما طلبت الجمعية العامة منها في القرار ٢٠٦/٤٦، نظرت اللجنة أيضا، في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها. ولهذا الغرض، نظرت اللجنة في مجموعة بيانات بديلة تضم مؤشرين جديدين بدلا من المؤشرات الراهنة:

(أ) آخر سنة تتوفر عنها بيانات تتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٥)، محولا إلى دولارات الولايات المتحدة بطريقة أطلس البنك الدولي، للاستعاضة به عن متوسط السنوات الثلاث لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٣-١٩٩٥)، المحول بأسعار الصرف الراهنة؛

(ب) نصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة (بما يعادل النفط بالكيلوغرام)، للاستعاضة به عن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلووات في الساعة في السنة) عند حساب مؤشر التنوع الاقتصادي؛

٢٣٣ - ورأت اللجنة أن الاستهلاك التجاري للطاقة، على ما يبدو، مؤشر لمدى توافر الطاقة واستخدامها للأغراض الإنمائية أفضل من القياس الأضيق لاستهلاك الطاقة.

٢٣٤ - ولاحظت اللجنة أن البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي تختلف اختلافا ملحوظا عن البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعدد من البلدان، ولم يتضح للجنة ما هو أفضل المؤشرات التي تدل على القدرات الإنمائية للبلدان.

٢٣٥ - ولم يغير استخدام هذين المؤشرين الجديدين بدلا من المؤشرات المعمول بها تغييرا كبيرا النتائج المتعلقة بتحديد أقل البلدان نموا.

٢٣٦ - وتم تقديم عدة اقتراحات أخرى بشأن إمكانية إدخال تحسينات على المعايير والمنهجية لتحديد أقل البلدان نموا، على أن يوضع في الاعتبار أن المعايير ينبغي أن تعكس التقييدات الهيكلية المفروضة على التنمية ولا تعكس رفاهية السكان، مع مراعاة مدى توفر البيانات وموثوقيتها.

٢٣٧ - وقررت اللجنة إنشاء فريق عامل في إطار برنامج عملها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ للنظر في إمكانية إدخال تحسينات على المعايير والمنهجية. وبالإضافة إلى إمعان النظر في المؤشرين الجديدين اللذين تنظر فيهما اللجنة في هذه الدورة، ينبغي أن ينظر الفريق العامل، في جملة أمور، في التغييرات الممكنة التالية:

(أ) فيما يتعلق بالمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، تستخدم المؤشرات التالية: متوسط عدد سنوات الدراسة بدلا من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والثانوية وإتقان القراءة والكتابة؛ والإمدادات من الوحدات الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات اليومية أو كنسبة مئوية من الحد الأدنى المتوسط من احتياجات الطاقة بدلا من الإمدادات من الوحدات الحرارية في المطلق؛ ووفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات بدلا من العمر المتوقع؛ ومؤشر التنمية الإنسانية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون عنصر الدخل بدلا من المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة؛

(ب) فيما يتعلق بمؤشر التنوع الاقتصادي، استخدام المؤشرين التاليين: كثافة الطرق المعبدة؛ وقياس لقطاع الخدمات الحديث؛

(ج) فيما يتعلق بالسكان، استخدام السكان كمعيار لإدراج البلد في القائمة أو رفع اسم البلد من القائمة؛

(د) فيما يتعلق بالمنهجية، النظر في الاستعاضة عن المقياس المستخدم في ترتيب البلدان بمقياس آخر، أي أن المقياس الحالي الذي يرتب البلدان ترتيبا تنازليا انطلاقا من القيمة العليا الى القيمة الدنيا، يستعاض عنه بمقياس آخر لترتيب البلدان قائم على استبعاد البلدان العشرة الأولى ذات القيم العليا والبلدان العشرة الأخيرة ذات القيم الدنيا.

٢٣٨ - وينبغي أيضا للفريق العامل أن يقدم آراءه وتوصياته بشأن التقرير الذي سيعده الأمين العام لوضع مؤشر للضعف بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في القرار ١٨٣/٥١، وأن ينظر في فائدة مؤشر الضعف بوصفه عنصرا من عناصر المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا.

٢٣٩ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة العامة إعداد تقرير يصف المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا، والقيام، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتقييم ما تستفيد منه بالذات أقل البلدان نموا من إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا.

جيم - توصيات مقدمة إلى الجمعية العامة

٢٤٠ - توصي اللجنة، بالاستناد إلى الاستعراض العام الذي تجريه مرة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦، بما يلي:

(أ) رفع اسم فانواتو من القائمة على الفور؛

(ب) رفع اسم الرأس الأخضر، وساموا، وملديف من القائمة عند القيام بالاستعراض القادم في عام ٢٠٠٠ شريطة أن تستمر معايير رفع الاسم من القائمة منطبقة عليها في ذلك الوقت.

٢٤١ - استجابة إلى طلب الجمعية العامة، الوارد في القرار ٢٠٦/٤٦، الموجه إلى اللجنة للنظر في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها، تقدم اللجنة المعلومات التالية:

(أ) عندما أجرت اللجنة عام ١٩٩٤ الاستعراض العام الذي تجريه كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، أدخلت اللجنة تنقيحا تقنيا في حساب مؤشر التنوع الاقتصادي من أجل تحسين مساهمة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء؛

(ب) استعرضت اللجنة في عام ١٩٩٧، أثناء الاستعراض الذي تقوم به مرة كل ثلاث سنوات، المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا وتطبيقاتها، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن التحسينات المدخلة على المعايير المعتمدة في عام ١٩٩١، مع التنقيح المعتمد في عام ١٩٩٤، ما زالت صالحة. ونظرت

اللجنة في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير عن طريق عدد من المؤشرات الجديدة، إما بدلا من المؤشرات الحالية أو بالإضافة إليها. ورأت اللجنة أن أحد التغييرات المقترحة - وهو إدخال نصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة بدلا من نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء - يحسن، على ما يبدو، المعايير. وقررت اللجنة مواصلة دراسة هذا الاقتراح، والنظر في عدد من التحسينات الأخرى التي يمكن إدخالها على المعايير، كجزء من برنامج عملها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨ عن نتائجها؛

(ج) وقررت اللجنة، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٨٣/٥١، القيام، كجزء من برنامج عملها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، باستعراض التقرير الذي سيعده الأمين العام عن وضع مؤشر للضعف للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وستقدم اللجنة، كما هو مطلوب منها، آراءها وتوصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووضع آرائها تحت تصرف لجنة التنمية المستدامة. وستنظر اللجنة أيضا في فائدة مؤشر للضعف بوصفه عنصرا من عناصر المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا.

الجدول ٢ - موجز البيانات المستخدمة في استعراض أقل البلدان نموا

البلد	الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥	المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة	مؤشر التنوع الاقتصادي	السكان بالملايين
أقل البلدان نموا التي تدنو عن معايير التخرج: الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٩٠٠ دولار، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أقل من ٥٢، ومؤشر التنوع الاقتصادي أقل من ٢٩				
السودان	٦٧	٣٥,١	٢١,٥	٢٧,٠
موزامبيق	٧٧	٢١,٤	٢٨,٤	١٧,٠
اثيوبيا	١٠٠	١٨,٢	١٤,٣	٥٦,٠
اريتريا	١٠٠	٢٢,٧	١٣,٩	٣,٢
كمبوديا	١١١	٢٦,٢	١٥,٤	١٠,٠
الصومال	١١٨	١٢,٠	١٦,٢	٩,٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٣٦	٣٨,٢	٢٣,٢	٣٠,٠
بوتان	١٥٢	٣١,٤	٢٢,٣	١,٨
ملاوي	١٥٨	٣٢,٥	١٢,٧	٩,٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية[أ]	١٦١	٤١,٤	٢٢,٠	٤٥,٠
بوركينا فاصو	١٧٢	٢٢,٧	١٣,٤	١٠,٠
غينيا - بيساو	١٨٠	٣٣,٥	١٤,٥	١,١
تشاد	١٨٦	٢٦,١	١١,٠	٦,٣
رواندا	١٩١	٢٧,٣	١٦,٧	٥,٢
بوروندي	١٩٤	٢١,٦	١١,٥	٦,١
نيبال	٢٠٢	٣٩,٤	١٥,٠	٢١,٠
النيجر	٢١٣	١٧,١	٨,٥	٩,٢
مالي	٢١٧	٢١,٠	١٤,١	١١,٠
مدغشقر	٢٢١	٤٤,٧	٢٤,٥	١٥,٠
بنغلاديش	٢٣٩	٣٩,٢	٢٨,٠	١١٨,٠
سيراليون	٢٤٥	١٨,٥	١٦,٥	٤,٢
أوغندا	٢٥٤	٣٢,١	١٤,٠	٢٠,٠
غامبيا	٢٦٤	٢٨,٦	٢٢,٠	١,١
توغو	٣٠٦	٣٩,٩	١٩,٥	٤,١
هايتي	٣٢٤	٣٠,٢	٢٦,٢	٧,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٢٧	٤٢,٧	٢١,٣	٤,٩
بنن	٣٦٦	٣٤,٩	١٥,٢	٥,٤

البلد	الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥	المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة	مؤشر التنوع الاقتصادي	السكان بالملايين
جزر القمر	٣٨٣	٣٦,٧	١٢,٩	٠,٦١
جمهورية افريقيا الوسطى	٣٩٢	٣٣,١	١١,٩	٣,٣
زامبيا	٣٩٨	٣٩,٢	٢٠,٣	٨,١
غينيا الاستوائية	٤٠٣	٤٤,٤	١٥,٠	٠,٤٠
موريتانيا	٤٠٧	٣٧,٦	١٦,١	٢,٣
غينيا	٤٣٣	٢٦,٤	٥,٤	٧,٣
أنغولا	٦٩٤	٢٥,٤	٧,٣	١١,٠
اليمن	٨٦١	٣٨,٥	١٤,٥	١٥,٠
جيبوتي	٨٩٣	٢٥,٢	٢١,٤	٠,٦٠
أقل البلدان نموا الحالية التي ينطبق عليها معيار واحد للتخرج (بالخط العريض): الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٩٠٠ دولار، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أكثر من ٥٢، ومؤشر التنوع الاقتصادي أكثر من ٢٩				
سان تومي وبرينسيبي	٩٧	**٥٩,٦**	٨,٤	٠,١٣
ليسوتو	٤٤٦	**٥٢,٩**	٢٦,٤	٢,٠
كيريباتي	٥٩٣	**٧٠,١**	٨,١	٠,٠٨
جزر سليمان	٦٦٧	**٥٣,٨**	١٦,٩	٠,٣٨
توفالو	٨٧٧	**٦٥,٤**	٢٠,٤	٠,٠١
ليبريا	**٩٩٠**	١٥,٩	١٨,٤	٢,١
أفغانستان	**٣ ٧٢٨**	١٥,٦	١٨,٥	٢٠,٠
أقل البلدان نموا الحالية التي ينطبق عليها معياران أو ثلاثة معايير للتخرج (بالخط العريض): ومن ثم فهي مؤهلة لرفع اسمها من القائمة				
الرأس الأخضر	**٩٤١**	**٦٨,٩**	٢٤,٨	٠,٣٩
ملديف	**٩٩٠**	**٦٧,٦**	**٣٠,٥**	٠,٢٥
ساموا	**١ ٠٢٥**	**٧٢,٧**	٢٦,٩	٠,١٧
فانواتو	**١ ٢٠٦**	**٦٠,٠**	١٩,٦	٠,١٧
ميانمار	**١ ٧٦٧**	**٥٨,٣**	٢٤,٧	٤٥,٠
بلدان أخرى ينطبق عليها جميع المعايير الأربعة لإدراجها: الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٨٠٠ دولار، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أقل من ٤٧، ومؤشر التنوع الاقتصادي أقل من ٢٦، وعدد السكان أقل من ٧٥ مليون				
الكاميرون	٦٤٠	**٤٥,٢**	**٢١,٤**	**١٣,٠**
بلدان أخرى ذات دخل منخفض تنطبق عليها المعايير الثلاثة (بالخط العريض)				
كينيا	**٢٧٠**	٥٠,٨	**٢٥,٢**	**٢٧,٠**

البلد	الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥	المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة	مؤشر التنوع الاقتصادي	السكان بالملايين
نيجيريا	**٣٩٤**	**٤٦,٥**	**٥,٧**	١١٢,٠
غانا	**٣٦١**	٤٩,٤	**٢٣,٤**	**١٧,٠**
السنغال	**٥٨٠**	**٢٩,٩**	٢٦,٧	**٨,٣**
كوت ديفوار	**٧٠٠**	**٣٦,٤**	٢٦,٥	**١٤,٠**
بلدان أخرى ذات دخل منخفض تطبق عليها ثلاثة معايير للإدراج: الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٨٠٠ دولار				
طاجيكستان	١٢٦	٦٩,١	..	٥,٨
أرمينيا	٢٢١	٦٦,٨	..	٣,٦
فييت نام	٢٢٢	٦٣,٧	٢٦,٩	٧٤,٠
أذربيجان	٢٣٣	٧٠,٩	..	٧,٥
قيرغيزستان	٢٧٠	..	..	٤,٥
البوسنة والهرسك	٢٩٨	..	..	٣,٦
منغوليا	٣١١	٥٩,٦	٣٥,٣	٢,٥
الهند	٣١٨	٥١,٨	٣٦,٣	٩٢٩,٠
أوزبكستان	٣٢٦	٧٣,٤	..	٢٣,٠
جورجيا	٣٢٩	..	..	٥,٥
جمهورية ملدوفا	٣٥٠	٦٩,١	..	٤,٤
باكستان	٤٣١	٣٩,٢	٣٤,٤	١٣٦,٠
نيكاراغوا	٤٧٧	٥٩,٤	٣٤,٣	٤,١
الصين	٥١٦	٧٢,٢	٤٤,٧	١ ٠٢٢,٠
غيانا	٦٥٣	٦٦,٤	٢٦,١	٠,٨٣
سري لانكا	٦٥٥	٧٠,٦	٣٢,٩	١٨,٠
هندوراس	٦٥٩	٦٢,٩	٢٨,٧	٥,٧
تركمانستان	٦٧٢	..	..	٤,١
أوكرانيا	٦٧٨	٧٩,٦	..	٥٢,٠
ألبانيا	٦٩٢	٦٩,٩	..	٣,٤
زمبابوي	٧٢٦	٥٤,٨	٣٤,٢	١١,٠
بيلاروس	٧٣٥	٨٢,٨	..	١٠,٠

(أ) زائير سابقا.

سابعا - استعراض أساليب عمل اللجنة

٢٤٢ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢١٥/١٩٩٥ من لجنة التخطيط الإنمائي أن تنظر في إجراءات عملها واضعة في اعتبارها تحسين تلك الإجراءات بحيث تعكس بصورة خاصة العمل المستمر الذي يضطلع به المجلس والجمعية العامة وهيئاتهما الفرعية. وقررت اللجنة في دورتها الثلاثين (أيار/مايو ١٩٩٦)، أن تشتمل دورتها الحادية والثلاثون على ذلك النظر. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ كتب نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيس اللجنة يطلب آراء اللجنة بخصوص دورها، وأساليب عملها وعلاقاتها مع الهيئات الأخرى فيما يتصل باستعراض الهيئات الفرعية الذي طلبته كل من الجمعية العامة في القرار ٢٢٧/٥٠ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٤١/١٩٩٦. وكان معروضا على اللجنة، لمساعدتها في القيام باستعراضها، تقرير الأمين العام المعنون "أساليب عمل لجنة التخطيط الإنمائي" (E/1995/82).

٢٤٣ - ووافقت اللجنة على أن استقلال أعضائها والخبرة الواسعة التي اكتسبوها في مجموعة واسعة من الميادين ذات الصلة بالتنمية وفرت لها امتيازا نسبيا كمنبر لمناقشة واستعراض القضايا الناشئة عن التنمية التي تواجهها البلدان النامية وخاصة حيث تكون تلك القضايا شاملة لقطاعات مختلفة وتتعرض لمسؤوليات مختلف الهيئات والوكالات. وأكدت اللجنة أن المواضيع التي ستتطرق إليها ستكون مواضيع تطلعية حيث تسلط الأضواء على القضايا الناشئة مع تركيز خاص على البلدان النامية.

٢٤٤ - ووافقت اللجنة على أنه يمكن زيادة تعزيز العلاقة بين عمل اللجنة وعمل الهيئات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة بعدد من الطرق. وبينما شاركت مؤسسات بريتون وودز ووكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بصورة منتظمة في الاجتماعات العامة للجنة وفي اجتماعات الأفرقة العاملة، إلا أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لتشجيع مساهمتها في نظر اللجنة في مواضيع خاصة ومشاركتها في ذلك النظر عندما تكون لها فيها خبرة وتجربة. ويمكن أن تتخذ مشاركة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة شكل ورقات يطلب وضعها استنادا إلى خبرة تلك المنظمات. واقترحت اللجنة في سبيل زيادة تعزيز علاقاتها بهيئات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة المزيد من اتباع أسلوب الحوار بشأن مواضيع منتقاة مع المنظمات والخبراء المدعوين وبصورة خاصة في اجتماعات أفرقتها العاملة.

٢٤٥ - ويمكن أيضا أن يزيد تعزيز فعالية عمل اللجنة من خلال توثيق العلاقة مع الآلية الحكومية المشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتستطيع اللجنة أيضا أن تسدي المشورة بشأن المواضيع محل الاهتمام الراهن، إلى الأمين العام وبشأن القضايا التي سينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية ولجنتي الجمعية العامة الثانية والثالثة على النحو الذي تم تحديده من خلال المشاورات مع مكاتبها. وفي إطار هذا الدور الاستشاري يمكن للجنة أن تعمل على نحو يماثل عمل المجالس الاستشارية الوطنية في مجالات الاقتصاد والتنمية، ويمكنها أن تستجيب لقضايا التنمية ذات الأولوية التي تواجهها الأمم المتحدة. ويمكن للأفرقة العاملة للجنة، عندما يكون ذلك مطلوبا منها بموجب جدول الاجتماعات، أن تقدم

تقاريرها إلى الهيئات المعنية مباشرة بشأن سلطة الخبراء المشاركين. وسوف يستمر اتباع الممارسة الجارية في اللجنة من حيث النظر في تقرير الفريق العامل وتنقيحه عند الاقتضاء، واعتماده.

٢٤٦ - ومن شأن طابع اللجنة كهيئة مستقلة أن يكفل لها القدرة على تقديم آراء وتوصيات نابعة من خبرتها، وبشكل متوازن وغير متحيز في إطار الدور الاستشاري الموسع للمنظمة. وسيكون الاستخدام الموسع لخبرة اللجنة بذلك الشكل فعالا من حيث التكلفة ويمكن أن يخفض الحاجة إلى عقد اجتماعات أفرقة خبراء مخصصة وتقديم المشورة إلى الأمين العام. غير أن مثل هذا الاستخدام الإضافي لخبرة اللجنة ينبغي أن يكون متطابقا مع جدول عمل اللجنة العادي وتوافر فرادى الأعضاء.

٢٤٧ - ورحبت اللجنة بالامكانية التي أتيحت إلى رئيس اللجنة لكي يتكلم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الموضوعية، كما نص على ذلك قرار المجلس ٢١٥/١٩٩٥ لكي يعرض استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن القضايا المطروحة. وستسعى اللجنة إلى اتباع ممارسة مماثلة مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي يكون عملها ذا صلة.

٢٤٨ - وقد وجدت اللجنة أن ما أدخلته من تغييرات على إجراءات عملها وجداول اجتماعاتها في الماضي، بما في ذلك الدورات العامة القصيرة المدة، وتخفيض عمليات الوثائق، وزيادة الاجتماعات غير الرسمية لأفرقة العمل، بدون ترجمة شفوية في الغالب، قد زاد من كفاءة العمل وفعالية التكاليف. وستحاول اللجنة أن تواصل هذه التحسينات بأن تطلب من الأفرقة العاملة أن تقدم استنتاجاتها إلى الاجتماع العام في تقارير موجزة مما يتيح للجنة أن تدرس تلك التقارير عن كثب قبل انعقاد دوراتها العامة السنوية ويتيح لأعضائها أن يقدموا، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، عروضا جاهزة لكي تنظر اللجنة فيها في دورتها العامة.

٢٤٩ - وقررت اللجنة أن تستمر في ممارستها الحالية المتمثلة في عقد دورة عامة واحدة لمدة ٥ أيام في كل سنة وثلاث دورات للأفرقة العاملة من ٣ الى ٥ أيام لكل دورة. وقد يتعين على الأفرقة العاملة أن تجتمع، مرتين، في بعض الحالات. وسيستمر تشكيل الفريق العامل من خمسة إلى ثمانية خبراء، يشملون أعضاء اللجنة والخبراء المدعوين.

٢٥٠ - وعملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١، استعرضت اللجنة ممارستها المتمثلة في عقد واحد من اجتماعات فريقها العامل السنوية، أحيانا، في مكان غير نيويورك. وخلصت اللجنة إلى أنه عندما يتبين أن المداولات بشأن الموضوع المطروح من جانب فريق من أفرقتها العاملة يمكن أن يُعزز بالخبرة المتاحة في أمانات المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن عقد مثل تلك الاجتماعات في مقار أخرى للأمم المتحدة يحقق فعالية عالية من حيث التكاليف، وقد عقدت في الماضي مثل هذه الاجتماعات، أو اجتماعات اللجنة بكاملها، في جنيف، وفيينا، وروما، وسانتياغو، وأديس أبابا، وبانكوك، واستفادت المناقشات التي تناولت مواضيع مثل قضايا التخطيط الإقليمي والتصنيع والتنمية الزراعية، من خبرة منظمات الأمم المتحدة الموجودة في تلك المقار. وأوصت اللجنة بأن يستمر العمل بهذه الممارسة، حيثما وجدت مبررات واقعية لها.

٢٥١ - وساد اتفاق عام على أن فعالية عمل اللجنة يمكن أن تتحسن من خلال نشر تقاريرها على نطاق واسع. وأن تحسين النشر يمكن أن يتحقق من خلال عدد من الوسائل التي تؤدي إلى لفت انتباه جمهور أوسع إلى تقاريرها وستمنح اللجنة الأولوية لهذا التحسين.

٢٥٢ - واستعرضت اللجنة اختصاصاتها كما ورد وصفها في الفقرة ١٩٠ من الوثيقة E/1996/97. وأوصت بأن يتغير اسمها لتصبح لجنة السياسات الإنمائية مما يعكس بصورة أفضل المهام الرئيسية للجنة. وقررت ألا تقترح إدخال أي تغيير على اختصاصاتها في الوقت الراهن لكنها ارتأت أنه من المفيد أن تبدي تعليقات على الكيفية التي ستفسر بها بعضا من تلك الاختصاصات. فالاختصاصات الواردة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (د)، و (ط) إلى (ي) يفسرها مضمونها ذاته. ونظرت اللجنة في الفقرة الفرعية (هـ) لكي تشير إلى السياسات الإنمائية وتنفيذها على المستوى الوطني. ثم نظرت في الفقرة الفرعية (و) لكي تشير إلى القيام باستعراض من حين إلى آخر للمنهجيات المستخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل الاسقاطات الخاصة بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ما يترتب عليها من سياسات. وتم النظر في الفقرة الفرعية (ز) للإشارة إلى الآراء والتوصيات التي قد تبديها اللجنة من حين لآخر بشأن خدمات المشورة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونظرت اللجنة في الفقرة الفرعية (ح) لكي تشير إلى تحليلات الممارسات السليمة في مجال السياسات الإنمائية والتنفيذ، التي قد تتخذها من حين لآخر.

٢٥٣ - وأكدت اللجنة أنه، نظرا لطبيعة التزام أعضاء اللجنة بالتفرغ الجزئي لعملها فلم يكن يمكن أن يتوقع من الأعضاء أن يعدوا تقارير إضافية كتلك التي يعدها موظفو البحوث الذين يعملون بتفرغ كامل. ولضمان فعالية اللجنة ستدعو الحاجة إلى أن توفر الأمانة العامة دعما فنيا واسع النطاق بمساعدة الاستشاريين، عند الحاجة، بشأن مواضيع محددة، قد تحتاج إلى موارد إضافية. كما ستلزم موارد إضافية لتنفيذ الإجراءات الكفيلة بتحسين نشر الاستنتاجات.

ثامنا - برنامج عمل الدورة الثانية والثلاثين (١٩٩٨)

٢٥٤ - وافقت اللجنة على برنامج العمل الوارد أدناه وقررت الإعداد لدورتها الثانية والثلاثين بالدعوة لعقد ثلاث أفرقة عمل تكون مدعمة بدراسات ذات صلة تقوم بها الأمانة العامة وخبراء مستقلون بشأن مواضيع مختارة. وتقدم أفرقة العمل استنتاجاتها إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين كمساهمة في تقريرها بشأن تلك الدورة.

٢٥٥ - ووافقت اللجنة على أنه، بالإضافة إلى أعضاء الأفرقة العاملة المشار إليهم أدناه، يمكن لأعضاء المكتب أن ينضموا لأي من الأفرقة العاملة الثلاثة، ويمكن لكل فريق عامل أيضا أن يستخدم خبراء يختارهم للمساعدة في أعماله في إطار الموارد المتاحة.

٢٥٦ - ووافقت اللجنة على أن تعقد دورتها الثانية والثلاثين في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

٢٥٧ - ووافقت اللجنة على قيام رئيسها، وفقا لمقرر المجلس ٢١٥/١٩٩٥، بإحاطة المجلس علما في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ بنتائج دورتها الثانية والثلاثين.

ألف - الهجرة والعمالة

٢٥٨ - وافقت اللجنة على دراسة المسائل التالية المتصلة بالهجرة والعمالة: (أ) الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بتدفقات العمال الدولية والعوامل المسببة؛ (ب) العلاقات بين انتقال العمال والعولمة؛ (ج) الآثار المترتبة في الاقتصادات النامية؛ (د) التوصيات المتعلقة بالسياسات الوطنية في البلدان النامية؛ (هـ) التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة في البلدان المتقدمة النمو؛ (و) التوصيات المتعلقة بسياسات المؤسسات الدولية.

٢٥٩ - ويتألف الفريق العامل الأول، الذي سيبحث هذه المسائل من أرجون سنغوبتا (رئيسا)، وسوليتا مونسود (رئيسة مشاركة/مقررة)، ومختار ضيوف، وغاو شونقوان، وطاهر كنعان، وليندا ليم، وأكيلاغبا سوير. وسيجتمع الفريق في نيويورك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

باء - التحويلات فيما بين الأجيال والضمان الاجتماعي

٢٦٠ - وافقت اللجنة على دراسة المسائل التالية: (أ) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجاهات الديموغرافية ومن بينها تغير النسبة بين السكان في سن العمل، والصغار والكبار؛ (ب) توزيع الدخل بين الأجيال فيما يتعلق بتكاليف تنشئة الأطفال والتعليم والتقاعد؛ (ج) دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات العامة والخاصة في التحويلات بين الأجيال؛ (د) تأثير العولمة والاصلاحات الاقتصادية على توزيع الدخل بين الأجيال؛ (هـ) توصيات من أجل البلدان النامية ومن أجل السياسات العامة للمنظمات الدولية.

٢٦١ - ويتألف الفريق العامل الثاني الذي سيدرس تلك المسائل من ماريا أوغوزتينوفيكس (رئيسة)، وفرانسيس ستيوارت (رئيسا مشاركا/مقررا)، وديونيسيو كارنيرو - نيتو، وريوكيتشي هيرونو، وميغيل أوروتيا. وسيجتمع الفريق في نيويورك أو جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

جيم - استعراض معايير ومنهجية تحديد قائمة أقل البلدان نموا ودراسة إمكانية وضع مؤشر للاستضعاف

٢٦٢ - وافقت اللجنة على دراسة المسائل التالية: (أ) إدخال تحسينات على معايير ومنهجية تحديد أقل البلدان نموا؛ (ب) استعراض وضع مؤشر للاستضعاف بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٨٣/٥١ لاستطلاع آراء اللجنة بشأن هذه المسألة؛ (ج) مدى فائدة مؤشر الاستضعاف كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا؛ (د) استعراض الفوائد الفعلية التي حققتها أقل البلدان نموا، على وجه الخصوص، نتيجة لإدراجها في القائمة، استنادا إلى التقييم المطلوب من الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ (هـ) جوانب المسائل التي تناولها الفريقان العاملان الآخران المعنيان بأقل البلدان نموا على وجه الخصوص.

٢٦٣ - ويتألف الفريق العامل الثالث الذي سيدرس هذه المسائل من باتريك غيومون (رئيسا)، وعصام الحناوي (نائبا للرئيس ومقررا)، وجوست فالاند، ونغوريو ليبومبا، وبيشنودات بيرسود. وسيجتمع الفريق في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

تاسعا - تنظيم الدورة

٢٦٤ - عقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة التخطيط الإنمائي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧. وحضر الدورة عشرون عضوا من أعضاء اللجنة وهم: ماريا أوغوستينوفيكس، وديونيسيو دياس كارنيرو - نيتو، ومختار ضيوف، وعصام الحناوي، وغوست فالاند، وغاو شانغوان، وباتريك غيو مون، وريوكيتشي هيرونو، ونور الإسلام، وطاهر كنعان، ولوكا ت. كاتسيلي، ولياندا ليم، ونغويورو هـ. إ. ليبومبا، ونورا لوستيغ، وسوليتا س. مونسود، وبشنودات بيرسود، وأكيلاغبا سوير، وكلاوس شواب، وأرجون سينغوبتا، وفرانسيس ستيوارت. ولم يتمكن أربعة أعضاء من الحضور وهم: الكسندر شوخين، ولانسي تايلور، وألفارو أومانيا وميغيل أوروتيا.

٢٦٥ - وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب الذين تم انتخابهم في الدورة الثلاثين لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧:

الرئيس:	نور الإسلام
نائب الرئيس:	كلاوس شواب
المقرر:	لوك كاتسيلي.

٢٦٦ - وافتتح رئيس اللجنة نور الإسلام الدورة.

٢٦٧ - وتولت الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للجنة القيام بالأعمال التحضيرية للدورة. وتألف الفريق العامل المعني بإعادة التفكير في تأثير العولمة على التنمية (نيويورك، ٢٤-٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧) من فرانسيس ستيوارت (رئيسا)، ولانس تايلور (نائبا للرئيس/مقررا)، وديونسيو كارنيرو - نيتو، وريوكيتشي هيرونو، وأكيلاغبا سوير، وميغيل أوروتيا. وتألف الفريق العامل المعني بإعادة دراسة الاستقرار والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في سياق العولمة (نيويورك، ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) من ارجون سينغوبتا (رئيسا)، وسوليدا مونسود (نائبة للرئيس/مقررة)، ومختار ضيوف وغاو شانغوان وبشنودات بيرسود. وتألف الفريق العامل المعني بإجراء استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا (نيويورك، ٢٢-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) من بتاريك غيومون (رئيسا)، وعصام الحفناوي (نائبا للرئيس/مقررا)، وغوست فالاند، ونغوريو ليبومبا.

٢٦٨ - وأدلى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان اقترح فيه بعض المواضيع التي يمكن للجنة أن تتناولها في أعمالها في المستقبل وطرح بعض المبادئ التوجيهية فيما يتعلق باستعراض اللجنة لطرق عملها.

٢٦٩ - وأجرت اللجنة مناقشة مع الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع الذي يتناوله الجزء الرفيع المستوى للمجلس في عام ١٩٩٧ المتعلق بما يلي: تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة. ومسألة تأثير العولمة، ولا سيما عولمة التدفقات المالية، على بيئة التنمية واحدة من المسائل التي تنظر فيها اللجنة في دورتها الحالية، وقد قدم أعضاء اللجنة مجموعة من الآراء بشأن هذا الموضوع.

٢٧٠ - وقدمت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الخدمات الفنية لهذه الدورة. وفيما يلي الهيئات التي كانت ممثلة في الدورة: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية.

الحواشي

(١) OECD, Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Cooperation, (Paris, 1996).

(٢) يعتمد هذا الفرع على تقرير الفريق العامل عن الاستقرار المالي في الاقتصادات السوقية الناشئة (نيسان/أبريل ١٩٩٧).

المرفق الأول

جدول الأعمـــال

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٢ - آثار العولمة المالية على سياسات التنمية: تقرير الفريق العامل الأول

٣ - سياسة التنمية: الدروس المستفادة من الاستقرار والتكيف والإصلاح: تقرير الفريق العامل الثاني

٤ - استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا: تقرير الفريق العامل الثالث

٥ - دراسة إجراءات العمل التي تتبعها اللجنة بهدف تحسينها لكي تعكس على وجه الخصوص العمل الحالي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٥/١٩٩٥ وقراره ٤١/١٩٩٦

٦ - الأعمال التي سيضطلع بها في المستقبل

٧ - ما يستجد من أعمال

٨ - تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والثلاثين

المرفق الثاني

قائمة أقل البلدان نموا

	البلـــــد	تاريخ الإدراج في القائمة
١ -	أفغانستان	١٩٧١
٢ -	أنغولا	١٩٩٤
٣ -	بنغلاديش	١٩٧٥
٤ -	أوغندا	١٩٧١
٥ -	بنن	١٩٧١
٦ -	بوتان	١٩٧١
٧ -	بوركينا فاصو	١٩٧١
٨ -	بوروندي	١٩٧١
٩ -	كمبوديا	١٩٩١
١٠ -	الرأس الأخضر[أ]	١٩٧٧
١١ -	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٧٥
١٢ -	تشاد	١٩٧١
١٣ -	جزر القمر	١٩٧٧
١٤ -	جمهورية الكونغو الديمقراطية[ب]	١٩٩١
١٥ -	جيبوتي	١٩٨٢
١٦ -	غينيا الاستوائية	١٩٨٢
١٧ -	إريتريا	١٩٩٤
١٨ -	اثيوبيا	١٩٧١
١٩ -	غامبيا	١٩٧٥
٢٠ -	غينيا	١٩٧١
٢١ -	غينيا - بيساو	١٩٨١
٢٢ -	هايتي	١٩٧١
٢٣ -	كيريباتي	١٩٨٦
٢٤ -	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٧١
٢٥ -	ليسوتو	١٩٧١
٢٦ -	ليبريا	١٩٩٠
٢٧ -	مدغشقر	١٩٩١
٢٨ -	ملاوي	١٩٧١
٢٩ -	ملديف[أ]	١٩٧١

	البلـــــد	تاريخ الإدراج في القائمة
٣٠ -	مالي	١٩٧١
٣١ -	موريتانيا	١٩٨٦
٣٢ -	موزامبيق	١٩٨٨
٣٣ -	ميانمار	١٩٨٧
٣٤ -	نيبال	١٩٧١
٣٥ -	النيجر	١٩٧١
٣٦ -	رواندا	١٩٧١
٣٧ -	ساموا[أ]	١٩٧١
٣٨ -	سان تومي وبرينسيبي	١٩٨٢
٣٩ -	سيراليون	١٩٨٢
٤٠ -	جزر سليمان	١٩٩١
٤١ -	الصومال	١٩٧١
٤٢ -	السودان	١٩٧١
٤٣ -	توغو	١٩٨٢
٤٤ -	توفالو	١٩٨٦
٤٥ -	جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٧١
٤٦ -	فانواتو[ج]	١٩٨٥
٤٧ -	اليمن	١٩٩١
٤٨ -	زامبيا	١٩٩١

ملحوظة: تم رفع اسم بوتسوانا، التي أدرجت في عام ١٩٧١، من القائمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بموجب قرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٩، بعد استيفائها لمعايير رفع الأسماء من القائمة.

(أ) يوصى برفع اسمها من القائمة في عام ٢٠٠٠ رهنا بالاستعراض الذي سيجرى في تلك السنة.

(ب) زائير سابقا.

(ج) يوصى برفع اسمها من القائمة في عام ١٩٩٧، رهنا بموافقة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.